الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
معهد العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مصادرةالممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م) الخلفيات والإنعكاسات

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830م)

من إعداد الطالب:
- راجع عبد الحاكم

تحت إشراف الأستاذ: -
- د/سايح الديـــن

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. صديقي عبد الجبار	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
د. سايح الديـــن	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا ومقررا
د. دين قادة	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025م 1445/1446هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهـدا ء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الغالي رحمه الله وإلى أمي الحبيبة حفظها الله وبارك في عمرها وإلى زوجتي الوفية والتي هي سندي في هذه الحياة و إلى أبنائي الأعزاء عبد الرحيم لؤي و محمد قصي حفظهم الله

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف الدكتور سايح دين، الذي لم يبخل علينا يوما بإرشاداته ونصائحه القيمة، ولولاها ماكنا لننجز هذا العمل .
كما نشكر كل أساتذة قسم التاريخ خاصة أساتذة ماستر تاريخ الجزائر الحديث بالمركز الجامعي نور البشير البيض على كل المجهودات المبذولة ومساعدتنا على التحصيل المعرفي، وإجتياز هذه المرحلة بنجاح.
ونشكر كذلك كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من أساتذة وأصدقاء وزملاء.

مقدمة

المقدمة

إهتمت الدراسات التاريخية خلال العهد العثماني بدراسة الجانب السياسي، بينما لم يحظ الجانب الاقتصادي والإجتماعي بالدراسات الكافية التي توضح ملامحهما وتسلط الضوء على الجوانب الغامضة فيهما، فالواقع الاقتصادي الذي قامت عليه إيالة الجزائر لمدة ثلاثة قرون يعد الأساس الذي بنيت عليه العلاقات العامة داخل الإيالة وخارجها، لما له من أثار حاسمة وإنعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحياة الاجتماعية وحتى الثقافية، ولعل من أهم الموضوعات الاقتصادية في تاريخ الجزائر العثمانية هو موضوع جمع الأموال ومصادرة ممتلكات الجزائريين التي تعد مداخيلهما من الروافد الأساسية لخزينة الإيالة، التي كلما تضاءلت تعرضت البلاد لأزمات إقتصادية وإجتماعية مما يؤثر على إستقرارها وقد ينتهي بها الأمر في بعض الحالات إلى الفوضى والتمرد، وبالتالي فإن موضوع مصادرة الممتلكات في الجزائر جدير بالبحث والدراسة خاصة بعد تراجع عائدات الغزو البحري، ونقص في مصادر دخل الإيالة .

ومن دواعي إختيارنا لهذا الموضوع نذكر :

- الرغبة في معرفة المزيد حول التاريخ الاقتصادي والإجتماعي للجزائر إبان الفترة العثمانية و خاصة جانب مصادرة الممتلكات في الجزائر .
- الرغبة في معرفة أساليب مصادرة الممتلكات التي كانت تفرض على السكان الجزائريين.
- إبراز الأثر الذي خلفته مصادرة الممتلكات على المجتمع الجزائري في مختلف جوانب الحياة، و الذي لم يحضى بالدراسة معمقة من قبل الباحثيين .

وعلى حد إطلاعنا فمن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نجد النظام المالي أواخر العهد العثماني ناصر الدين سعيدوني و كذلك كتابه الملكية والجباية، والدراسات التي قام بها توفيق دحماني حول الضرائب ببايلك الغرب الجزائري، و كتابه الضرائب في الجزائر في الفترة (1792-1865) م وما عدا ذلك لا نجد دراسة حول مصادرة ممتلكات الجزائريين خلال العهد العثماني بشكل خاص .

الإشكالية :

يتمركز موضوع هذه الدراسة على إشكالية تتمحور أساسا حول فهم حقيقة سياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني و مدى تأثيرها و خلفياتها و إنعكساتها على المجتمع ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

- ماهي أسباب مصادرة الممتلكات في الريف و في المدن ؟ ماهي أساليب تنفيذها ؟

- هل هذا يتوافق مع مقولة القائلة أن السلطة العثمانية كانت تثقل كاهل السكان بجمع المال عليهم و مصادرة ممتلكاتهم ؟
- هل كانت مصادرة الممتلكات سبب من أسباب قيام ثورات القرن التاسع عشر بالجزائر؟

المنهج :

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يساعدنا في تتبع الأحداث التاريخية بموضوعية فيما يخص أساليب المصادرة و طرق تنفيذها و تأثير المصادرة على المجتمع و قد إرتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى مقدمة ثم مدخل و فصلين و ذلك بالشرح و التفصيل، حيث تطرقنا في المدخل إلى الإطار العام لمصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني، أعطينا فيه لمحة حول مفهوم المصادرة و الاوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال العهد العثماني

أما الفصل الاول تطرقنا فيه إلى دراسة خلفيات وأسباب المصادرة في الجزائر، واحتوى هذا الفصل على مبحثين الاول تحت عنوان الخلفيات والأسباب العسكرية للمصادرة ، أما المبحث الثاني الخلفيات والاسباب السياسية، بينما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى آثار وإنعكاسات سياسة المصادرة على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، فقسمناه إلى مبحثين الأول الآثار و الإنعكسات الاقتصادية ، أما المبحث الثاني الآثار والإنعكسات الاجتماعية، وأنهينا دراستنا هذه بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا .

وقد إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع سنذكر أبرزها، وهي مذكرات الشريف الزهار التي أفادتنا في معرفة كيفية الجباية ، وكتاب "المرآة" لحمدان خوجة، وصالح العنتري " مجاعات قسنطينة " والتي تحدث فيها عن الأزمة التي إمتدت من سنة 1804 إلى سنة 1808 م و من بينها ثورة درقاوة .

ومن المراجع نذكر سلسلة ناصر الدين سعيدوني التي أفادتنا كثيرا في إعداد هذا البحث، و من بينها كتاب "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني" ، بالإضافة إلى كتاب "الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني" ، ويحي بوعزيز كتابه " مدينة وهران عبر التاريخ " ، و أبوقاسم سعد الله في كتاب " تاريخ الجزائر الثقافي" و بلبروات بنعتو "الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري" ، أزرقي شوتيام " نهاية الحكم العثماني في الجزائر" .

إضافة إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة بموضوع دراستنا أهمها " الضرائب في الجزائر" لتوفيق دحماني، " أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخرالعهد العثماني " بن صحراوي كمال.

وقد واجهتنا جملة من الصعوبات في سبيل إعداد هذا البحث، والتي سنذكر منها صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشفية التي التخدم البحث ، الموضوع لم يدرس من قبل إلا مرادفا للجباية و لم يتطرق له بشكل منفرد مما صعب علينا عملية البحث.

المدخل :

الإطار العام لمصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني

المدخل : الإطار العام لمصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني

1- مفهوم مصادرة الممتلكات خلال العهد العثماني

أ-**لغة**: المطالبة بشيء بإلحاح، و يقال : صادرت الدولة المال : إذا استولت عليه عقوبة لمالكه.

ب-اصطلاحا: الإستلاء على مال المحكوم عليه أخذاً أو إتلافا أو إخراجا عن ملكه بالبيع عقوبة له.

ولقد وردت عدة تعاريف لها من خلال الكتب والدراسات التاريخية نذكرمنها: المصادرات هي سياسة كانت تتبع لحجز أموال الموظفين، يمكن إعتبارها أيضا نوع من الجباية المخزنية، كما كانت الدولة تلجأ إلى ذلك للرغبة في الحد من سلطة بعض الموظفين ومعاقبة بعضهم بالحد من نفوذهم مثل البايات الطموحين، كما يلجأ إلى غيرها من الوسائل[1] .

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك أنه كان العثمانيون يقومون بالاستيلاء على أجزاء من أراضي القبائل التي ترفض دفع المطالب المخزنية، ويمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها أو للقبائل المخزن (مرتبطة بالسلطة إداريا وعسكريا وتعمل لصالحها) أو موظفي البايلك، وهذا ما نجده مثلا في أراضي سهل السمارنواحي القلعة والتي صادرها الباي محمد الكبيرمنطقة المحال العاصية بين منطقة واد هليل و منية في الفترة 1210-1220 هـ -1795-1805 م[2].

أما قبائل الرعية (خاضعة للسلطة وتعدمن السكان فقد تسلط اعوان الباي عليها وسلبوهم اموالهم، وفي ذلك يقول المزاري في معرض حديثه عن الباي عثمان بن محمد بقوله " ... وصرف أمررعيته الى ما شاء من أرباب دولته فإنتفعوا نفعا كثيرا ونالوا من الرعية مالا غزيرا..."[3] ، فالمسؤلون وحكام الأقاليم يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذه التجاوزات وصلت الى حد خرق مبدأ الحصانة اذ تعرض القناصل الى العقوبة والسجن ومصادرة الممتلكات، ومثل أمثلة ذلك ماجاء في مذكرات شالرأن نائب القنصل الانجليزي في وهران قد أعتقل

---

[1] - توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائر اواخر القرن العثماني(1193ه -1779م / 1246ه - 1830 م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، اشراف عمار بن فروق، قسم التاريخ، جامعة بن خدة، الجزائر، 2003- 2004، ص 98.

[2] ابن المزاري بن عودة، طلوع سعد سعود في إخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى اواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2002،ص115

[3] - المصدر نفسه، ص299،ص 300.

وأحتجزت ممتلكاته وأمتعته، وذلك كرد فعل على رحيل قنصله و تورطه في إيواء بعض العناصر من القبائل[1].

من خلال هذه النماذج التي طلعنا عليها اعتمادا على المصادرالمحلية تبين لنا أن الشريحة المالكة في المجتمع انذاك تعرضت دون استثناء لمصادرة مجحفة ، رغم محاولة حمدان خوجة التعاطف وتجاهل تصرفات الاتراك ضد كل من شق عصا الطاعة واعلن العصيان بقوله: " لقد كان هؤلاء الاتراك على الاقل يوحدون مصالحهم بمصالح الاهالي و يحترمون ملكياتهم وعاداتهم وحتى تقاليدهم القديمة على الرغم من انها مخالفة للصواب [2]"، ورأي اخرلأحمد الزهارنجده يدافع عن الاتراك رغم انهم غرب عن البلد إلا أنهم لم يكونوا مستعمرين لأنهم لم يملكوا أرضا ولايبعدوا مزارعا عن مزرعته[3]".

2-الأوضاع السياسية بالجزائر خلال العهد العثماني

لقد كانت الجزائرفي بداية الوجود العثماني خاضعة للخلافة العثمانية وتنفذ أوامرها خاصة في عهد البايلربايات، والباشاوات ولكن الدايات استطاعوا تحقيق الاستقلال ذاتي للجزائرداخل الخلافة العثمانية، وأصبح للسلطان حق إصدار الفرامانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان [4] .

وتعتبرفترة الدايات أطول مرحلة حكم بالنسبة للمرحلتين السابقتين تعاقب خلالها أكثر من عشر دايات، وكان الداي عبارة عن منفذ أمين مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش ومراسلة القبائل المختلفة و رؤساء الدول للحفاظ على الأمن في الداخل والخارج، ويشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها بالإضافة إلى انه كان يعين الوزراء ويستمد سلطته من الديوان أو المجلس الشورى كما يسميه البعض وكانو يجتمعون فيه فيتداولون حول القضايا الإدارية والحكومية، وكانت البلاد مقسمة إلى أربع بيلاكات وهي[5] كالتالي:

1-**دارالسلطان**: يتكون من الجزائرالعاصمة وضواحيها ويخضع مباشرة للحكم الداي .

2-**بايلك التيطري** : عاصمته المدية

---

[1] - وليام شالر، مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816-1824م،مقرإسماعيل العربي،الشركة الوطنية للن شر، الجزائر،1982م، ص109.

[2] -خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تح: العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 286.

[3] - الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 20.

[4] - يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة،ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 ،الجزائر، ص47.

[5] - محمد العربي الزبيري، التجارة للشرق الجزائري الفترة ما بين 1972 - 1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 18.

3-**بايلك الشرق** : عاصمته قسنطينة

4-**بايلك الغرب**: عاصمته كانت مازونة ثم معسكرثم وهران بعد تحريرهذه الأخيرة من الإسبان .

وينقسم البايلك إلى أوطان (مناطق) على رأس كل وطن قائد عربي أو تركي والوطن يتكون من مجموعة من القبائل كل القبيلة يرأسها شيخ من الاهالي[1]، وقد إتخذ الداي إحتياطات عديدة لإبقاء البايات تحت نفوذه المباشر وتجنب كل محاولات التمرد بالإضافة إلى إخضاع المنصب الى التجديد المتواصل وإبعاده عن الورثة، حرص الداي على استجلاب الباي إلى الجزائرالعاصمة لتقديمه الدنوش بصفة منظمة وحسب تقليد معهود وكانت لهذه العملية أبعاد رمزية كبرى تؤكد نفوذ الداي وتبعية الباي له، وتذكر بوجود سلطة مركزية رغم غيابها في داخل الوطن فضاء البايات[2].

وقد كان الحكم المركزي يعتمد على جنود من العثمانيين يسمون اليولداش، وكانت قبائل وفية له تحظى بامتيازات عديدة، وكان الأمن في البلاد من اختصاصات الشرطة العامة وكانت نشيطة وشديدة ومهابة[3] ، وقد تميز هذا العهد بتحكم الطبقة العسكرية واحتكارها السلطة وتناحرها على الحكم والسيطرة وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث والاغتيالات المتكررة في صفوف الدايات والجنود العثمانية، وكذلك محاولة الخلافة العثمانية المتكررة التدخل في شؤون الجزائرية من أجل استرجاع سلطتها واستعادة نفوذها أيام البايلربايات والباشاوات، وتأثير ذلك على مركز الدايات وتحفز القوى المعادية لهم على التمرد والعصيان[4] ، بالإضافة إلى ذلك فقد تغير الصراع في هذه الفترة من إسبانيا إلى فرنسا، فنجد في عهد الداي بابا حسن[5] في عام 1682 م نظم الأميرال الفرنسي دوكين حملة عسكرية قوامها 30 سفينة حربية لمهاجمة شرشال ومدينة الجزائر، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل كغيرها[6].

بالإضافة إلى ذلك فقد تميزهذا العهد كذلك بإزدياد الضغط بالفروض المالية على السكان، بعد نقص موارد النشاط البحري التي كانت تدرعلى الخزينة العامة مبالغ ضخمة مما أرغم الدايات للتوجه نحواستغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفيراحتياجات لإيالة من الأموال، وقد كان لهذه السياسة المالية المجحفة والغير العادلة التي طبقها الداي، أن ولدت في نفس الرعية رد قوي تمثل في ثورات القرن

---

[1] - المرجع نفسه، ص 21

[2] - دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003، ص45.

[3] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص21.

[4] - يحيى بوعزيز، المرجع السابق ،ص 48.

[5] - بابا حسن الذي تولى الحكم سنة 1792م وتوفي نتيجة مرض اصاب رجله سنة 1798م، ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص18.

[6] - عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، الريحانة الجزائر، 2002، ص100.

التاسع عشرالتي كادت أن تهدد أسس الحكم العثماني[1] ، ونجد كذلك كثرة الإنقلابات العسكرية التي صاحبها تغير شامل وكامل لكل إطارات الإيالة كلما تغيرالداي، وعدم الاستقرارهذا نتج عنه أن الموظفين السامين وغيرهم فكروا في إزدياد ثرواتهم الخاصة لا غير، وزيادة على ذلك نجد رجال الطرق الصوفية الذين جعلهم العثمانيون كوسطاء بينهم وبين الأهالي، وحالوا استغلالهم شأنهم شأن العامة ولكن هؤلاء تمردوا ضدهم، وحرضوا حتى الأهالي وهذا ما أنهك قوى الإيالة وزاد من عدم استقراروضعها السياسي[2].

3-الأوضاع الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني

ويمكننا أن نتعرف على هذه الأوضاع من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية للإيالة من زراعة وصناعة وتجارة، فلقد كانت الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، وقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي غريس ووهران وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب والتي كانت تمثل محصولارئيسيا معدا الاستهلاك الداخلي والتصديرالخارجي ، بينما ارتبطت زراعة الأشجارالمثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية، وازدهرت البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف[3] ، بالإضافة إلى تربية المواشي من البقر والغنم والدواجن والإبل[4]، ورغم هذا التنوع إلا أن الزراعة عانت من صعوبات نتيجة اهتمام الحكام النشاط البحري على حساب الفلاحة، الأمرالذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة[5] ، والاعتماد على الأمطار لعدم توفر الخزانات وقنوات السقي[6]، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة، والوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاح نتيجة سياسة الجبائية المفروضة في تلك الفترة، مما أدى بالفلاحين إلى هجرة الأرض وأصبح الإنتاج الفلاحي للاستهلاك العائلي فقط[7] هذا بالنسبة للزراعة، ومن أهم أنواع الملكية التي كانت شائعة، الملكيات الخاصة وملكيات البايلك والأراضي المشاعة والموقوفة.

---

[1]- الغالي غربي،العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد، المركز الوطني للدراسات،الجزائر، 2007 ، ص 23.

[2]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1962) ،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص 25.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني (1792 - 1830)،ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص 32 - ص 33.

[4]- عمار عمورة، المرجع السابق،ص100.

[5]- امير يوسف،الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519 - 1830)، مجلة قضايا تاريخية،ع1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل، 2016،ص61.

[6]- مؤيد محمود حمد المشهداني وآخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني(1518 - 1830)،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع، جامعة تكرت،2013،ص 422.

[7]- امير يوسف، المرجع السابق، ص62 - 63

أ)- **الملكيات الخاصة**: كان يشغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء السلطة سوى دفع العشر والزكاة، وقد كانت تتصف بعدم الإستقرار وبصغرالمساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء

ب)- **ملكيات البايلك**: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة، وكانت تعرف في الجهات الشرقية بأراضي العزل، أما إستغلالها فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون لخدمتها الخماسة، أوتسخيرالقبائل الرعية وعند تعذر الإستغلال المباشرتعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل المرابطين وشيوخ القبائل والمتعاملين مع البايلك، وتسلم كذلك الأراضي المقطوعة إلى قبائل المخزن مقابل مهام عسكرية أو مدنية و تدفع فريضة الزكاة.[1]

ج)- **الأراضي المشاعة**: وهي تستغل جماعيا و يعود التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار، وتعرف بأراضي العرش ويقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب مقدراتهم وإمكانياتهم، و يترك جزء منها لإستغلاله في الرعي، وعند تغيب أحد أفراد أو إهماله لحصته من الأرض فإن أعيان الجماعة يتولون تسليم الأرض لم يخدمها، ويتولى شيخ الدوار أو الدشرة تنفيذ ذلك، وتفرض السلطة عليها غرامة سنوية و تأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة والمعونة وبعض الجباية الفصلية.

د)- **أراضي الوقف**: هي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية، والمؤسسات الدينية و أوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والنواش، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأي ضريبة أو رسم[2].

هـ)- **أراضي الموات**: وهي التي تركت بدون إستغلال أوكانت غير صالحة للفلاحة، ورغم إمكانية إمتلاكها والإنتفاع بها شريطة إحيائها، إلا أن سكان الأرياف لم يهتموبها وتحولو إلى النشاط الرعوي.

أما الصناعة فقد كانت متواضعة لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة[3] ، ومن أشهر الصناعات في الجزائرنسيج الزرابي والأقمشة والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية، و في العاصمة ورشة لصك النقود ، و حضائر لبناء المراكب ومحاجر في باب الوادي ، ومصانع الأسلحة والذخائر الحربية، و في كبريات المدن توجد المطاحن، كما توجد أحياء التجار والحدادين والصباغين والدباغين إلى غير ذلك من المصانع الشائعة في ذلك الحين[4] ، إلا أن أصبحت بسيطة للغاية تكد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية،

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي،الجزائرفي التاريخ العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص51وص52
[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي المرجع السابق،المرج السابق،ص53
[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 33
[4] محمد العربي، النظام المالي، المرجع السابق،ص 62

وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي، بينما التجارة كانت أغلبها متمركزة في المدن الكبرى، أما المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن فكانت تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أوالمقايضة، إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجري مبادلات مع السكان والدول المجاورة وغيرها، كما كانت تصدرالمنتجات المحلية عبرالموانئ الباب العالي والدول الأوروبية والمشرق العربي ورغم حالة العداء بينها وبين الدول الأوروبية[1] ، كانت الجزائرتستورد وتصدر للدول الأوروبية، إلا أن الوضع التجاري عرف ركودا هو الآخر وتدهور ملحوظ ، و ذلك رجع إلى نظام الاحتكارالذي فرضته الإيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات، الشيء الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تراجع حجمها وآفاقها [2].

ومنه يمكن أن نلخص أن الوضعية المزرية للاقتصاد التي عاشتها البلاد ربما يعود سببها إلى عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى النظام العثماني المركزي في الجزائر، وتشبث الإيالة بنظام اقتصادي عقيم إنعكست نتائجه على الأوضاع العامة في البلاد[3].

4- الأوضاع الاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني

كان المجتمع الجزائري متكون من الفئة التركية وتعد الطبقة الأولى في السلم الاجتماعي، وتضم في صفوفها القادة العسكريون والموظفون السامون والإداريين والجنود[4]، ثم تأتي طبقة الكراغلة التي تكونت نتيجة زواج أفراد من الجيش الانكشاري بالنساء الجزائريات فظهرت هذه الطبقة للمرة الأولى في المدن وقد أبعدوهم عن المناصب الحكومية المهمة في الجيش والإدارة، ومنعوا من دخول الديوان فأصبح المجال الوحيد الذي يعملون فيه هو النشاط البحري.

أما بالريف فقد توزع السكان إلى مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها (رئيس القبيلة أو الشيخ) وأهل الرأي فيها (مجلس الشيوخ) وتفرعت كل قبيلة على عدد من الدواوير (قرى) ، وضم كل دوائرعدد من العائلات تقوم كل منها على رابطة الدم، وقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة العثمانية القائمة التي جندتها لفرض سلطتها على الأرياف بالمشاركة في استخلاص الجباية وإيقاع العقاب على الممتنعين والمعادين للبايلك مقابل تمتعهم بالإمتيازات، تمثلت هذه القبائل بما عرف بقبائل المخزن، وهي قبائل خاضعة لسلطة البايلك تخضع لرقابة المخزن والحاميات التركية عرفت بقبائل السلطة [5].

[1] - عمار عمورة،الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، دار المعرفة ، الجزائر، 2009، ص 222.
[2] - امير يوسف، المرجع السابق، ص 62.
[3] - عمار هلال، المرجع السابق،ص 34.
[4] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 224.
[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي،المرجع السابق، ص33

قبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايلك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين على كفائتهم الحربية أو الدينية أو أصالة نسبهم، أما النوع الأخير من القبائل فهي تلك التي عرفت بالقبائل الممتنعة التي تعيش في المناطق الجبلية[1].

أما عدد السكان فهناك اختلاف كبير حوله لأن السلطات لم تكن تهتم بعملية الإحصاء، ولكن معظم مؤرخين يقدرونه بثلاث ملايين نسمة وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني أي بعدما تعرضت له البلاد من الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل الجراد والمجاعات[2] ، ويعيش غالبية السكان في الأرياف بينما المدن لا يتعدى سكانها 5% من مجموع السكان.

وكان السكان يعانون من كثرة الجباية وثقلها وخاصة في سنوات الجفاف، وإن من أهم طرق الجباية التي كانت شائعة، الجباية الشرعية وجباية عوائد أراضي البايلك وجباية الأراضي المشاعة

أ)-الجباية الشرعية

1-**العشور**: شدد العثمانيون في مقاديرالعشور كي لا يكون هناك إفراط الجباة في جمع أكثر من اللازم[3].

2-**الزكاة**: ولقد كانت تقتطع عيننا وتؤدى على الإبل والبقر والضأن والماعز وتتم وفق الشريعة الإسلامية

3-**الخراج**: يدفع سنويا بمقدار معين من المحاصيل الزراعية أومن الأموال

ب)-جباية عوائد أراضي البايلك

1-**إقتطاع الأراضي**: كانت تقتطع للفلاحين والقبائل وضباط الجيش وكبار الموظفين ولمدة غيرمحددة مقابل مبلغ نقدي يضاف إلى الجباية الشرعية

2-**كراءالأراضي الزراعية** :كان الحكوريفرض على أراضي العزل التي كانت موجودة بكثرة ضواحي قسنطينة، بخلاف باقي البايلكين الأخرين اللذان كانت فيهما أراضي العزل مشتتة متناثرة بين أملاك القبائل[4].

ج)- الجباية على الأراضي المشاعة

وكانت أغلب هذه الأراضي غير خاضعة للبايلك وبعيدة عنها، وكانت كل قبيلة تعرف حدود أراضيها، وتستغلها إما بالزراعة أوالرعي لذلك فهي أراضي لا تشترى ولا تنتقل بالإرث وإنما تتصرف فيها القبائل بشكل جماعي وتستخلص منها الجباية

[1] صالح فركوس، المختصرفي تاريخ الجزائرمن العهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962)،دارالعلوم ،الجزائر،2002 ، ص 125

[2] ليلى تيتة،تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، كلية العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، ديسمبر 2014، ص 138

[3] حمدان خوجة بن عثمان،المرآة،تح العربي الزبيري،ط2،دارالحكمة،الجزائر،2014،ص144

[4] ناصرالدين سعيدوني،وريقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائرفي العهد العثماني،ط2،البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص300

1-**اللزمة:** وهي جباية عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا من القبائل النائية والمقيمة في المناطق الجبلية الوعرة

2-**الغرامة**: وهي جباية إستثنائية مرتبطة عادة بتوجيه المحلات العسكرية، وليس بالإلتزام السنوي وكانت الرسوم المفروضة تتوافق وطبيعة السكان والقبائل

3-**المعونة**: وهي جباية التي كانت تفرض على القبائل الرعية، بهدف تمويل المحلة في الأرياف أو لسد نفقات الموظفين، وكانت تستخلص عينا، وفي حالات نادرة تحصل نقدا

4-**الخطية**: وهي جباية كانت تفرض على الأفراد والقبائل بصفة فردية أوجماعية عند إرتكاب المخالفات، وهي عقوبة بالمال وتوضع في صندوق بيت المال[1].

د)- **الجزية**: وهي ماكان يفرض من مال على الطوائف الدينية الأخرى من اليهود والنصارى المقيمين في الجزائر، وكان يسمح لهم بأن يخضعوا في أحوالهم الشخصية لقوانينهم الدينية [2].

هـ)- **جباية إضافية أوإستثنائية:** وهي تلك الجباية التي كانت تفرض في المناسبات والمواسم، وحسب الظروف في أوقات معينة، ويمكن إيجازها فيمايلي:

1- **ضيفة الدنوش** : وتكون عند تقديم الدنوش(العودة بالجباية) للداي.

2- **مهرالباشا**: تقديم الخيول لحمل الدنوش.

3- **الضيافة**: تغطية نفقات المحلة (مهمة عسكرية لجمع الجباية) .

4- **فرس أوخيل الرعية** : وهي مجموعة من الدواب تقدم للباي لإستعمالها في النقل.

5- **الكبش**: وهوضريبة الخروف الذي كانت تدفعه القبائل في الأعياد [3].

6- **المصادرات**: وهي سياسة كانت تتبع لحجزالأموال والممتلكات، ويمكن إعتبارها أيضا نوعا من الجباية المخزنية[4] .

---

[1] حمدان خوجة،المصدر السابق،ص161

[2] ويليام شالر،مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816-1824م،ص80

[3] أحمد الشريف الزهار،مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهارنقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني ،ط2،الشركة الوطنية للنشر والتزيع،الجزائر،1980،ص47

[4] توفيق دحماني،الضرائب في الجزائر(1206-1282هـ/1792-1865م)،أطروحة دكتوراه،في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف عمارين خروف،قسم التاريخ،جامعة بن خدة،الجزائر،2007-2008م،ص203

الفصل الاول :

خلفيات وأسباب مصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الاول :

الخلفيات والأسباب العسكرية لمصادرة الممتلكات في الجزائر

المبحث الثاني :

الخلفيات والأسباب السياسية لمصادرة الممتلكات في الجزائر

الفصل الاول: خلفيات وأسباب مصادرة الممتلكات في الجزائرخلال العهد العثماني

المبحث الأول: الخلفيات والأسباب العسكرية لمصادرة الممتلكات في الجزائر

1- مصادرة أملاك كبار الموظفين:

كان الجزائريون يقمون بوقف أملاكهم لصالح المؤسسات الدينية للتهرب من سطوة بيت المالجي، ، و حتى لا يكون لديهم مالك شرعي، وهذا يحرم بيت المال من أي قسط من التركة[1].

وقد أسندت وظيفة بيت المالجي رغم طابعها المدني إلى رجال الجيش الانكشاري، وكانوا يختارونه في الأول من صف الأغاوات القائد رمضان اغا بن عبدالله، والحاج مصطفى أغا بن محمد التركي 1082 هـ ، والحاج مرتضى آغا بن علي التركي 1085هـ ، والأمين المعظم الحاج محمد آغا[2] ، وكادت أن تكون مقصورة عليهم بل وظلت حكراعليهم لأسباب عديدة ولعل أهمها عدم اقتصارصلاحياته على تصفية أملاك الجزائريين، فسحب بل امتدت إلى كل فئات المجتمع بما في ذلك الفئة الحاكمة والجيش الانكشاري .

ولم تشكل المصادرات بأي حال من الأحوال مصدردخل أساسي لمؤسسة بيت المال مثلما روجت ذلك بعض الكتابات، ويظهرأنها مست الطبقة الحاكمة من دايات وبيات الذين يتعرضون إلى غضب الجيش من ذلك مصادرة أملاك أهجي مصطفى بلكباشي الدولاتي[3]، و أن الدولة لم تعد تأمن عمالها وموظفيها على أموالها، ولما لم يكن هناك سبيل إلى معرفة ما ينتهب من أموال، فانها لاتجد إلا أن تلجأ إلى إجراء المصادرة أو التغريم كلما اشارت الأدلة على وجود خيانة، أو كانت هي بحاجة إلى أموال[4]، ومن أهم عمليات المصادرة ما قام به محمد تشاكرباي من وضع يده على الأراضي الواسعة لعائلة ابن السايح، والأملاك الريفية للقائدين الحملاوي، ومحمد بن مكي بن ساسي كاتب وغيرهم[5].

2- مصادرة الأراضي والممتلكات لسد نفقات الجيش

بالنسبة للعهد العثماني في الجزائرعلى عمومه وبالنسبة للقرن الأول قرن التأسيس خصوصا، فإن أكثرما لوحظ لطرق إكتساب الثروة يعود إلى إحدى المناصب العليا

---

[1] -حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 134.

[2] - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج1، جامعة الجزائر، 2000م، 2001م، ص125.

[3] - عبد الكريم رافق، سجلات التركات كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، بحوث ودراسات في التاريخ العربي، دار شمال للطباعة والنشر، دمشق، 1992، ص 173.

[4] - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 176.

[5] - أوجان فايسان، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية ،ترجمة أحمد سيساوي ،داريوغرطة ،قسنطينة ،الجزائر ،ط1، 2019م، ص71.

التي تتمتع بنوع من الاستقلال التنفيذي باشا داي آغا خزناجي حاكم مدينة كبرى أوقايد وطن أو شيخ قبيلة كبرى[1]، ويمكن بسهولة ملاحظة ما لقياد الجيش من سعة في طرائق إكتسابهم للثروة .

وقايد المحلة هو منصب عسكري يتيح الإشراف على ممارسات جبائية مكثفة يجمع فيها التحصيل الاعتيادي للخراج الشرعي، والتغريم والخطية والمصادرة ومختلف أشكال العقاب المالي على مجموعات بشرية و وضعها في حالة يرثى لها من الضعف، فهي تصبح مهزومة سياسيا وعسكريا، ومكسورة إجتماعيا وأخلاقيا.

ففي حملة صالح رايس على الصحراء و بعد سقوط تقورت، أسرعدد من جندها باعهم البايلك مزايدة حسب سنهم و إيصال محلته إلى عمق الصحراء في ورقلة، وقطعه طريق العبيد في أقصى الصحراء عند قلعة عين صالح، إن هذه الحملة التي شارك فيها سلطان قلعة بن عباس قد جمعت من الغنائم و الأتوات ما لايحصى.

إن المحلات التي توجه لإخضاع الممتنعين دائما ما تقرض إتاوات ومغارم ومصادرات ضد أملاك العرب من المواشي وتقبض حقوق افتداء فرسان القبائل وأعيانها، ويكون القادة المحلة من القياد جزء مهم من عوائدها حسب ما اتفق عليه مع الباشا والديوان، مع ما يكون لهم من المخفي من الغنائم ونظرالكثرة ما تدره قياد على المحلة من مكتسبات فقط كانت تسند بمقابل مال كبير، إن فائدة هذه الحملات لم تكن في تجوالها وتنقلها في أرجاء البلاد ولاترجع إلى إستعراض قوتها وجبروتها أمام الأهالي العزل بل تأتي من النتائج المترتبة على عملياتها الحربية وتأثيراتها على الأنظمة المالية للإيالة، فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية في تحصيل المالي من المناطق المستعصية على الحكام، كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصادها الرعي يسهل معه استعمال الخيالة في تتبع العصاة والممتنعين[2].

كما أن هذه الحملات أيضا أداة فعالة لتنفيذ أحكام المصادرة واكتساب الغنائم التي ينال كل مشارك في الحملة نصيبا محددا منها، فقائد المحلة أو الباي ثلثا الغنائم وفرسان المخزن الثلث علاوة على التشجيعات التي يتلقونها مقابل النتائج التي يحصلون عليها، فضلا أن هذه الحملات تعتبرفرصة سانحة لأفراد الفرقة التركية (البولداش) المشاركين في المحلة لجمع الزاد الضروري لبقية أيام السنة والحصول على كميات من المال[3] .

لعل أسوأما في هذه النتائج كلها تلك الخسائرالفادحة التي تتكبدها المناطق التي تتوجه إليها الحملات، وذلك الركود الاقتصادي الخانق الذي تتركه وراءها وربما

---

[1] المنور مروش، دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني (العملة ، الاسعار ، المداخيل) ،ج2،دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2009 ،ص268.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر ،المرجع السابق ، ص115

[3] المرجع نفسه ،ص116.

يكون في حكمنا نوع من المبالغة إذا لم نأتي ببعض الأمثلة عن هذه الحملات وغنائمها الضخمة، ومن ذلك أيضا أن مصطفى بومرزاق التيطري قام بحملة ضد قبيلة الأربعاء سنة1825م حجز أثناءها 120من أعيانها واستولى على700 جمل بيعت مكانها لقبائل القوم، كما قام نفس البيت السنة التالية بحملة ضد أولاد مختارالشراقة عادت عليه بغنائم قدرت بخمسمائة جمل وأربعة ألاف خروف، وحملة محمد الكبيرباي معسكر والتي جرت وقائعها جنوب معسكرعلى بعد عشرين كيلومتر[1].

الا أن أهم موارد دخل القياد هي تقديم بخدماتهم لإدارة المدن الصغيرة والأوطان البعيدة حيث يقبضون رواتبهم مقابل خدماتهم كأعضاء مقدمين في فرق الصبايحية يتقاضون راتبا جيدا[2] ، إلا أن هذا الراتب لا يساوي شيئا إذا ما قورن بما يحصل عليه القياد من جراء التحصيل المالي وحرية القياد في المغالاة فيها هذا بالإضافة للمخفي منها وما يستولي عليه القياد مبالغ مالية كبرى من المصادرة لم يكن جمع المال في الأرياف يجرى بصورة إعتيادية بل كان تتم تحت الضغط والإكراه في كثيرمن النواحي، حيث كان الحكام لايعمدون إلى شن الحملات التأديبية لإرغام الأهالي المتمردين والرافضين لتفعيل الجباية المتوجبة عليهم مثل الغرامة والخطية أوالمعونة وتعتمد على قبائل المخزن[3].

فقد سعى الإنكشاري والعناصرالتركية عامة إلى جمع المال بمختلف الطرق منها الطرق غيرالمشروعة مثل الإحتيال والنصب على الرعية والدولة لنهب المزيد من الأموال كلما وجد إلى ذلك سبيلا، تتساهل المحكمة مع مرتكبين الإختلاس من الإنكشارية وخاصة إذا تعلق بأموال الدولة [4]، وهوالسبب في تشجيع أعمال النهب التي كان يقوم بها الإنكشاري وغيره من الإداريين العثمانيين ضد أموال العامة والخاصة بالجزائر، وكانت الدولة توفي بوعودها للمجندين الذين لم يأتوا إلى الجزائر إلا من أجل المال لذا كانت كل الطرق المؤدية إلى ذلك مباحة ومسكوت عليها.

الأمثلة كثيرة على أعمال نهب أموال الدولة من طرف الموظفين العسكريين والإداريين منها فرار باي قسنطينة حسين شاش1708-1709م بأموال الدنوش إلى تونس وعدم ملاحقة الدولة له، وفي حين قتل الداي " بقطاش" لعجزه عن دفع أجور الانكشارية بسبب هذه السرقة واستيلاء محمود بن باقرباي على أموال خزينة بايلك قسنطينة بعد عزل والدهم، واسترجعت الدولة بعض الأموال منها واستحدث

---

[1] المرجع نفسه ،ص117.

[2] سعيد شريدي ، دور القياد في تفعيل السلطة العثمانية في الجزائر (1519-1837) ، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، اشراف فلة موساوي القشاعي ، قسم التاريخ ، جامعة ابو قاسم سعد الله ،الجزائر ،2017، 2018 ، ص100.

[3] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص117.

[4] جميلة معاشي ، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني ، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، 2007، 2008 ،ص100.

المناصب العليا بقسنطينة منها منصب خليفة الباي في عهد الباي إبراهيم الغربي 1819م[1].

لقد مارس القياد الاختلاس المالي على تركات المتوفين مع وجود ورثتهم، اذ تضمنت رسالة إلى بيت المالجي بالجزائرسنة 1238هـ شكوى حول أمانة المرحوم بن الآغا القلعي، أحضرت لدى حاكم البليدة وقاضيها وفتح خاتمها فوجدوا داخل "الشكارة" كمية كبيرة من النقود الذهبية والفضية، أخذا لحاكم منها لنفسه66 دورو فضي و33 دينارذهبي قديم و09 ذهب جديد وأخذ مما بيع 17 ريال بوجو[2] ، وهي الممارسة نفسها التي وقعت حيال تركة لرجل من البليدة توفى في تونس، فأخذ الحاكم تركته وتصرف فيها بالبيع وبلغت قيمتها ما يزيد عن200 ريال صحيحة[3] ، لأجل ذلك حق لنا أن نتساءل إذا كان تصرف القياد في التركات في وجود الورثة بهذا الحال، فكيف يفعلون بالتركات التي لا وارث لها .

لاحظ ابن هطال التلمساني وفرة غنائم المحلة وبررتلك الكثرة يكون بالأوطان الممتنعة عن السلطة البايلك قد حافظت على مدخراتها ومخزونها من القمح والشعير إذ لم تكن تدفع منه للجباية، وساق مثال حملة محلة باي الغرب محمد بن عثمان على الجهة القبلية، عندما كان الجند وعسكرالمحل يجدون في القرى والتجمعات التي يفر أهلها مطاميرالقمح والشعير، مالا يحصى عدده حتى صارالجند والعسكر يفتحون المطامير فإن وجدوا شعيرا أخذوا منه ما قدروا علفا لسهولة لبهائمهم وإن وجدوه قمحا تركوه[4].

وتعتمد هذه الحملات العسكرية على قبائل المخزن ذات الامتيازات الاقتصادية الخاصة[5]، فبفضل هذه القبائل الحليفة تتدعم الفرق التركية (محلة البولداش) التي لا يتجاوزعدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديا وبأعداد وفيرة من الفرسان، وقد أدى ذلك إلى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين500و1000رجل على رأسهم الباي وآغا المحلة، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية إلى مجموعة خيام كل خيمة منها تضم فصيلة يشرف عليها شاوش، ويمكن استنتاج خط سيرمحلات جمع الجباية الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد، وإستقصاء المعلومات التي كان يوفرها الشواف العارفون بمضارب خيام القبائل، ومن تتبع خط سيرالمحلة وتنقلها بين الدواوير والمداشر.

---

[1] المرجع نفسه ، ص101.
[2] المنور مروش ، المرجع السابق ،ص268.
[3] المرجع نفسه ،ص270.
[4] إبن هطال التلمساني ،المصدر السابق ، ص51.
[5] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص118.

3-مصادرة أراضي القبائل الممتنعة والمتمردة

القبائل الممتنعة في قبائل هي قبائل كانت تعيش في المناطق الجبلية كالبابور وجرجرة والونشريس وطراوة وشمال قسنطينة والأوراس أوالتي كانت تجوب جهات الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي[1]، وقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة[2]، وكذا بعدها عن مركز الإدارة وكان رفضها دفع الجباية بإعتبار أراضيها من أفقر الأراضي مما جعل مردودها الزراعي ضعيفا، فكان نشاط سكان تلك القبائل مقصورعلى قليل من الزراعة المعاشية[3]، فكانت الإدارة العثمانية تشن عليها حملات عسكرية والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة، حيث تقوم السلطة العثمانية بمصادرة ثرواتها وتشريد أفرادها وسجن وقتل زعمائها[4].

ولتوضيح العلاقة التي كانت بين السلطة العثمانية والقبائل الممتنعة نورد بعض الأمثلة ومن أبرزها عن المصادرة والتشريد، وما وقع لقبائل ريغة في 1815-1817م ، فقد كانت قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة في حالة حرب ضد السلطة العثمانية لرفضها دفع الجباية، شأنها شأن كل القبائل مجاورة لها مثل بني فراح وشتول وجندل والعطاف، أصدرالباي عمر أوامره لباي الغرب وباي التيطري، طلب منهم السير ضد قبائل ريغة، وبعد ذلك منح لها الأمان وتم إنزال سكانها إلى عين سلطان وطلب منهم زرع الأرض وأن يصبحوا جزءا من المخزن[5]، إلا أن السلطة العثمانية لم تلتزم بوعدها إذ بعد فترة قرر طردهم إلى بايلك الغرب، ومكثوا فيها مدة ثم عادوا إلى موطنهم الأصلي فوجدوا أراضيهم بيعت إلى قبائل أخرى وحولت جزء منها إلى أملاك الدولة مثل حوش ريغة[6].

كان اهتمام الباي محمد الكبيرمنصبا على جمع الجباية من جهة، وتأديب القبائل الرافضة للوجود العثماني من جهة أخرى، وعلى ذلك قام بشن العديد من الحملات العسكرية على هذه القبائل وأجبرها على دفع الجزية، وجه الباي محمدا لكبيرحملة عسكرية ضد قبائل الأحرار وحميان، حيث تعرف هاتان القبيلتان بخروجهما عن الحكم العثماني فالأولى كانت ضد العائلة المسراتية الحاكمة ببايلك الغرب وثارت ضد الحاج عثمان بعد وفاة الداي مصطفى بوشلاغم بمساعدة الداي لتتفرق بين مستغانم وجنوب بايلك الغرب، أما الثانية كانت وراء تدبيرإيصال الماء إلى قلعة

[1] ناصر الدين سعيدوني ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص252.
[2] ارزقي شوتيام ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره، المرجع السابق ،ص83.
[3] المرجع نفسه ، ص274.
[4] توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر ، المرجع السابق ، ص438.
[5] ارزقي شوتيام ،المرجع السابق ، ص276.
[6] المرجع نفسه، ص285.

مرجاجو بوهران أثناء الاحتلال الإسباني[1]، لقد كان للباي محمد الكبيردورفي كسرشوكة هاتان القبيلتان، ولقد أشار ابن سحنون الراشدي إلى ذلك من خلال قوله كان "الأحرار العرب والمعلومين لا يؤدون خراجا ولايضيئوا للحق سراجا...فلم يزل جادا في طلبهم أخذ لسلبهم مكدرا لعيشهم مبددا لعشهم يفزعهم إذا اطمئنوا ويروعهم إذا آمنوا ويرحلهم إذا أقاموا، حتى صلحوا واستقاموا وصاروا رعية له يؤدون لوازمهم شتاءًا وصيفًا "[2]، كما كان له دور كبيرفي إخضاع قبائل الحشم وفليتة والأعشاش والتي كانت تتمنع عن دفع ضريبة اللزمة .

سيرالباي محمد الكبيرحملة عسكرية إلى جنوب الهضاب العليا، أخضع فيها العديد من القبائل التي كانت مستقلة على سلطة العثمانية، وقد خلد ابن هطال التلمساني هذه الحملة في كتاب سماه برحلة الباي محمد الكبيرإلى الجنوب الصحراوي الجزائري، وتم خروج هذه الحملة في يوم الخميس05الربيع الأول 1119هـ - 1785 م ورجعت إلى معسكريوم الأربعاء28 ربيع الثاني 1119 هـ - مارس 1785 م ، و من أهم القبائل التي تم تأديبها[3] نذكرمنها:

أ)-تأديب قبيلة جبل خنق الملح : لقد أشارابن هطال التلمساني إلى موقع هذه القبيلة الذي كان يتمركزبين الجبال والأودية وكانت منازل أهالي بعضها في الوادي وأكثرها بالجبل، وعندما وصلها الباي فرأى أهلها هاربين بأنفسهم طالبين النجاة لذريتهم وغنم الباي منهم نحو ألف جمل وأربعة ألاف من الغنم .

ب)-تأديب بلدتي الخضراء وتويلة (تولالة) : وقد اشتهرت هاتين البلدتين ببساتنها الكثيرة ومائها الغزير ومزارعها الواسعة، فلما نزلت المحلة بها شرعوا في نهبها وأخذوا محاصيلها المتمثلة في القمح والشعير ومختلف الحبوب، أما أهلها فلما سمعوا بقدوم المحلة هربوا بأنفسهم وذريتهم وتفرقوا في رؤوس الجبال وشعاب الأودية[4] .

ج)- تأديب أعراب تادمامة: غنمت المحلة منها الكثيرمن القمح والشعير، أ ما أهلها لما سمعوا بقدوم المحلة هربوا وأخذوا ما قدروا على حمله من أرزاقهم .

د)-تأديب أعراب القعدة : كانت هذه المنطقة يضرب بها المثل في صعوبة تضاريسها و وعورتها ويسميها البعض "سبعة أدوار" والبعض الآخر يسميها بالقعدة، ولما سمع أهلها بقدوم الباي تحصنوا في جبل وعروحصين فقد حاصرهم إلا أن تمكن منهم، أما العرب من أهل هذه المنطقة فتوسطوا بمشايخ لدى الباي واعتذروا منه وصالحوه على دفع أربع مائة رأس من البقر ومائة حمل من الشعيرإضافة إلى عدد من الخيول[5] .

---

[1]بالبراوات بن عتو ، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779م-1797م رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2002،2001،ص112

[2]ابن سحنون الراشدي ، المصدر السابق ، ص173.

[3]ابن هطال التلمساني ، المصدر السابق ، ص37.

[4] المصدر نفسه، ص41.

[5]المصدر نفسه ، ص51.

هـ)- تأديب بلدة زيننة : زيننة مدينة قريبة من الدبداب وسكانها ذوي قوة وعزة وقد طردوا ذات مرة باي التيطري وقتلوا له رجلين وذهب مذموما مهزوما، فكان حرص الباي على فتحها شديد فبعث لها خليفته محمد بن عبد الله مع مجموعة من العساكر، فلما رأوا أهل تلك البلدة خرجوا منها جميعا ولم يأخذوا منها شيئا فدخلها من دون حصار ونهب جميع ما فيها من قماش وشعيروقمح[1].

و)- تأديب عين ماضي: أثناء مرورالباي محمد الكبير إلى الاغواط مربعين ماضي فتلقاه أهلها بالطاعة والولاء، وعند مغادرته بلغه أن أهلها نقضوا الطاعة وخالفوا الجماعة فغزاهم وقاتلهم قتالا شديدا حتى نفذ الرصاص وأتته من الجزائرقافلة محملة بصناديق من الرصاص ففرقه على جنده وأجبر سكانها على دفع الجباية [2].

وأثناء رجوع الباي من الاغواط، خرج علماء المدينة للقائه طالبين منه الرفقة والشفقة وعلى أن يعفيهم من اللزمة الأولى فلما سمع كلامهم واستقص خيرهم ادركته الشفقة عليهم فجعل لهم لزمة أقل من الأولى[3].

ز)-الحملة التأديبية على الاغواط: عندما وصل الباي محمد الكبيرإلى هذه المدينة وفد عليه شيوخ وعلماء المدينة وبأيديهم صحيح البخاري طالبين الأمان على أنفسهم وأصلهم وعلى أن يعطوا مئة خادم وخمسة ألاف سلطاني وأربعة خيول فأعطاهم الأمان، وعند انصرافهم تذكرالباي أمراللزمة التي لم يحددها لهم فبعث إليهم وفدا مخزنيا ليعلمهم بامرها، فرفضوا دفعها واشتغلوا بعمارة اسوارالمدينة وتحصينها وجعلوا الرماة في الابراج العالية المشرفة على البقاع واغلقوا ابواب المدينة ولم يتركوا منفذا الاحصنوه، ولما علم لما بدرمنهم اشتدى حرصه على غزوهم وجمع كبراء قومه وارباب دولته واختبرهم في كيفية قتالهم، وخلص الا أنه لاجدوى من مقاتلتهم حتى يتم تحطيم أسوار المدينة بواسطة الخدم والموالي، قد تخذ لذلك جملة من التدابيرالحربية اذ جعل قبائل اسفل الجبل من الجهة الشرقية والترك على يسارهم في قمة الجبل، اما المدافع فوضعها اسفل الجبل من الجهة الغربية، ووقع الهجوم على المدينة التي لم يصمد اهلها واصيب منهم ما يزيد عن ستين رجلا ما بين قتيل وجريح واحدى عشراسيروافترقت احلافهم، وفي اعقاب ذلك وفد على الباي مجموعة من علماء المدينة طالبين منه الاعتذار و العفو، و دفعوا له مقابل ذلك عشرين خادما وشيئا من الفضة والدراهم والخيل، ثم عين لهم ستة من كبارقومهم يأتونه بابنائهم ليكونوا رهائن عنده حتى يضمن بذلك دفع ما تبقى من اللزمة[4]

---

[1] المصدر نفسه ،ص52.
[2] ابن سحنون الراشدي ، المصدر السابق ، ص138.
[3] ابن هطال التلمساني ، المصدر السابق ، ص70 ، ص73.
[4] المصدر نفسه ،ص66،ص56.

المبحث الثاني: الخلفيات والأسباب السياسية لمصادرة الممتلكات في الجزائر

1-مصادرة الأراضي لتوسيع أملاك السلطة العثمانية

استطاعت السلطة العثمانية في الجزائرأن توسع أملاكها العقارية وخصوصا منها الأراضي، وتشكلت تلك الأراضي من أصول مختلفة فمنها ما عاد للدولة من التركات عند انقطاع الورثة، ومنها الإقطاعات القديمة لأمراء السلطة السابقة، ومنها أراضي العرش صادرتها السلطة لحاجتها إليها أوعقابا لملاكها، ومنها ماصودر لعدم قدرة ملاكها على دفع جبايتها، أوتلك التي صودرت بعد عزل ملاكها كبار الموظفين من مناصب يتقلدونها[1]، وتتوزع تلك الملكيات العمومية في أغلب أنحاء الإيالة، على مستوى القرى وعلى حواف المدن، وفي عمق الفضائات الريفية من البلاد الرعية[2] ، وتمنح تلك الأراضي لكبارالموظفين والأعيان على شكل إقطاع نظير خدماتهم ، وحظيت قبائل المخزن بمكانة خاصة تستجيب لمستلزمات التعاقد مع السلطة، وحصلت على امتيازات تكونت عن طريق حق استغلال أملاك البايلك والإعفاءات الجبائية[3]، وقسم يعرف بأراضي البايلك يستغله أعوان السلطة بصفة مباشرة، رغم سعة وتنوع هذه الأملاك، فإن سلطة الإيالة قد لجأت إلى استغلالها لتحقيق محاصيل زراعية منها، بفضل استغلال المكون البشري لبلاد الرعية.

إن العثمانيين كانوا يقسمون حصة البلاد التي يفتحونها بين العائلات التي تريد الارتباط معهم، حيث يعطى لكل واحد منهم أرض يقوم بزراعتها[4]، أما بقية سكان الدوارفكانوا يعتمدون في معيشتهم إما على تربية المواشي وإماعلى خمس محصول الأراضي التي يفلحونها، وقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحيين وقبائل المخزن وضباط الجيش وكبارالموظفين لمدة غيرمحددة مقابل مبلغ نقدي يضاف إلى الخراج الشرعي، وكان هؤلاء الذين تُقتطع لهم الأراضي يعتمدون في زراعتهاعلى الخماسين مثلما كان يفعل البايلك في استغلال أراضيه، وكانت معظم أملاك البايلك مُستغلة من قبل قبائل المخزن[5].

يعتبر التهجير بمثابة عقاب جماعي للعشائر أو القبائل المخالفة والمناوئة لسلطة البايلك، مثلما هو إجراء وقائي لتجنب كل ما من شأنه أن سمح بالمناورة والتمرد،

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني،الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص211.

[2] ويليام شالر، المصدر السابق، ص 50.

[3] مبروك الباهي، القبيلة والدولة في ايالة تونس نهاية التنافس السياسي في الذاكرة والهوية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، صفاقس، تونس، ص337

[4] نفسه، ص212.

فتضعف القبيلة المعاقبة فترتدع قبائل أخرى من خلال إظهار قوة الدولة في معاقبة من يخالفها ويمتنع عنها بغية التحكم في المجال واختراق العمق القبلي[1].

إن المصادرة للأراضي والتهجيرهما عقوبتان يمكن تسليطهما لمجرد الشبهة أو الشك في ممارسات القبلية على نحو يوحي بالتمرد أوالعصيان، وكثيرا ما يستغل هذا العقاب كوسيلة لتحقيق ملكيات يستفيدمنها الموظفون الأتراك، تمنح لهم كامتيازات نظيرالمساهماتهم العسكرية والإدارية، وهي ممارسة تنطلق من المنظورالتركي العثماني لملكية الدولة للأراضي التي تأتي من مبدأ حق الفتح[2]، وفي نهاية القرن الثامن قامت سلطات بايلك الغربي والتطيري بمصادرة أراضي قبيلة أولاد قصيربعد استشارة الداي هجرت من أراضيها[3]، كما حدث في عهد يحي آغا 1228هـ- 1813م عندما أصدرقرار يمنح حق ملكية قبائل عريب إلى أراضي قبيلة العذاورة، التي كانت تقيم بها وإعفائها من الجباية[4] .

إن ما يمكن ملاحظته من خلال حركة التهجيروالتوطين التي سلكتها سلطات البايلك سواء كانت بإشراف مباشرمن قياد في الأوطان أوبإشراف من بايات المقاطعات وسلطة المركزفي دارالسلطان، أنها في مجملها تتم عن ظاهرة توظيف لهذا الإجراء العقابي في تحقيق أمن المعابر والممرات بين المدن والمضايق والخوانق الجبلية والطرق السلطانية وطرق المرافئ وحول المستودعات ومخازن البايلك الهامة[5]

2-إهمال أملاك الوقف

رغم خضوع نظام الوقف لقانون شرعي تقيده ضوابط شرعية وقضائية فإنه شهد في العهد العثماني تجاوزات من قبل الوكلاء على الوقف من الأتراك والعرب، وهوما اشتكى منه الشيخ الورتيلاني بقوله أن الترك استولواعلى أموال الوقف ببسكرة فأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كأملاكهم الحقيقية وهي ليست لهم وليسوامن أهلها، ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا الخطط الشرعية لهم ظلما[6].

ولعله يعني بذلك امتلاك رجال الحامية ببسكرة الغابات النخيل التي اعفيت بقرار عسكري من جميع الجباية، وقد جاء ذلك في قرار رسمي نص حسب التشريفات على مايلي تخص كل الملكيات الخاصة بالتمورغابات النخيل التي يملكها أبناؤنا العسكرقبل

[1]- محمد شفير، تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن 03 ق . م الى القرن 20م، ط2، مطابع افريقيا الشرق، المغرب ،2006، ص 253.

[2]- خليل اينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة: محمد الارناؤوط ، دار المدارس الاسلامية، بيروت، 2002، ص179.

[3]-سعيد شريدي، دور القياد في تفعيل السلطة العثمانية في الجزائر (1519 -1837)، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2017/ 2018، ص 195.

[4]- كمال بن صحراوي، اوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري اواخر العهد العثماني، رسالة اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013 -2014 ، ص 148.

[5]محمد الحسين الورتلاني ،الرحلة الوتلانية ، او نزهة الانظار في فصل علم التاريخ والاخبار ،تحقيق محمد ابي شنب ،ط2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1974 ،ص210.

هذا اليوم 8 أفريل1783 م- 1195 هـ أما ما سيتم امتلاكه سواء بالشراء أو الورثة أو الاستلاء فهو يخضع للضريبة بالتساوي مع أملاك العرب.

ونفس الظاهرة تحدث عنها الشريف الزهاربقوله أن الأتراك استولواعلى أموال الأوقاف وأخذوا جميع ديارالحرمين التي كانت بيد الفقراء وأخرجوهم منها[1]، ونتيجة لهذه التجاوزات التي مست أموال الوقف من قبل الأتراك والعرب على حد سواء، قام بعض البشوات والبايات بوضع قوانين صارمة لحماية هذه الأموال كان صالح باي من أبرزالحكام العثمانيين الذين وقفوا بصرامة في وجه المتلاعبين بأموال الوقف و على رأسهم وكيل الوقف (الناظر)، الذي لم يكن يخضع إلا لمراقبة ضميره فأمرالباي بوضع سجلات[2] لتقييد جمع أموال الوقف بايلك، وجعلها تحت إشراف القضاة والمفتون ، كما قررمحاسبة الوكلاء كل ستة أشهر وعهد إلى المجلس العلمي المكوّن من العلماء وصاحب بيت المال بالنظرفي شؤون الأوقاف وفائضها في كل سنة، وكان يستعمل الفائض من الأوقاف لشراء عقارات أخرى يوقفها أيضاعلى المؤسسات الخيرية، ولعل هذه السياسة الصارمة لصالح باي كانت السبب في وقوف[3] المتضررين منها ضده، والعمل على إيقالته من منصبه ثم إعدامه .

3-تسخير القضاة لدعم سياسة المصادرة : إن قضاة المحاكم الشرعية في الغالب كانوا يبادلون البايات نفس المعاملة فيحترمونهم ويتقربون إليهم حتى وصلوا مبلغ الدخول إليهم مباشرة وبلا واسطة في مجالسهم، كما أنهم كانوا من المساهمين معهم في القضاء على التمردات والثورات ومصادرة ممتلكات المتمردين، إلا أن هذه العلاقة تتخللها بعض الاضطرابات التي حالت دون تواصلها منها ما هو ناتج عن طبيعة الباي وسياسته اتجاه الرعية، فالباي الحاج خليل كان مبغضا للعلماء والمفتين وغيرهم من رجال الدين وكان ينكل بهم لأتفه الأسباب، واتسمت هذه العلاقة بالتقارب في بعض الأحيان وفي بعض الآخربا لتنافر أما الحالات التي استفحلت فيها العداوة بين القضاة و بين أعوان الباي، ما وقع لشيخ الجماعة عبد القادرالمشرفي مع آغا الخليفة (هروال) الذي أخذها قافلة شعير لبعض تلاميذ الشيخ فبعث الأخير لهروال فلم يسمع له ثم بعث إلى آغا " إما أن ترد وإما أن يأخذك إليه بينك وبين الصبح فرد ذلك[4] "، وما حدث بين قايد المجاهدين محمد بن عمروبين الشيوخ الطلبة حتى انتهى أمر القائد المذكور بالعزل .

رغم حرص الموكلين بالخطط القضائية على التنظيم المحكم للقضاء من الجانب الديني بالدرجة الأولى والجانب الوضعي بتطبيق القوانين، إلا أنها لم تسلم من بعض

[1] احمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ،ص103.
[2] معاشي جميلة ، المرجع السابق ،ص296.
[3] المرجع نفسه ،ص297.
[4] محمد ابوراس الجزائري ، المصدر السابق ، ص54.

التجاوزات في النظام ذاته أو في إصدارالأحكام وكذلك تنصيب وعزل القضاة كان بطرق غيرشرعية، كدفع الرشوة ومنه عدم المساواة بين الخصوم، وهذا ما جعل القضاة في خدمة البايات فلا ريب أن الشيوخ ومرابطي القرى والأرياف ضاقوا ذرعًا من تصرفات القياد من ظلم ومصادر لممتلكاتهم ومنه سكوت البايات وقضاتهم[1].

4-إخضاع القبائل و إلزامها للتعاون معها في تنفيذ المصادرات: الجماعات الفلاحية الخارجة عن نفوذ السلطة هي قبائل امتنعت عن دفع الجباية وعدم الالتزام بواجبها نحو السلطة[2]، وقد ساعدهاعلى ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها وكذلك بعدها عن مركز الإدارة، وكان رفضها هذا راجع إلى طبيعة نشاطها كان مقصورا على قليل من الزراعة وتربية المواشي والتجارة وهذا ما جعل اقتصادها نادرا ما كان يلبي احتياجاتها اليومية

ولهذه الاعتبارات نهجت الإدارة سياسة خاصة إزاء هذا النوع من القبائل فلم يكن من أولوياتها فرض الجباية كما هو الشأن في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية أو إجبارها على الأقل على دفع جباية رمزية تعبيرعن ولائها وتبعيتها للإدارة[3].

فلهذا هناك من يرى أن الإدارة كانت تسمح لتلك القبائل بأن تعين قضاتها، وأن تمارس العدالة حسب هواها إلا أنها مطالبة بالحفاظ على السلم ودفع الجباية المقررة عليها بإنتظام، ويمكن اعتباركل قبيلة إمارة صغيرة يتولى شيخها رئاستها وفي حالة ما إذا حدث أن رفضت إحدى القبائل بالشروط المذكورة، فإن الإدارة تضطرإلى شن حملات عسكرية ضدها، والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة حيث تقوم الإدارة بمصادرة ثرواتها وتشريد أفرادها وسجن وقتل زعمائها.

وكانت هذه الصورة هي طبعت علاقات تلك القبائل بالإدارة طول العهد العثماني وقد وصلت حالة التوترفي العلاقات إلى ذروتها في أواخرالقرن 18م، إذ لاحظنا أن عدد كبيرمن القبائل امتنعت عن دفع الأموال، وقد تعود الأسباب إلى تدهورالأوضاع الاقتصادية لتلك القبائل نتيجة لعدة عوامل طبيعية وبشرية فلم تكن قادرة على دفع الأموال، كما أن ضعف الدولة في الفترة المذكورة وإنخراط الأعوان في جمع الأموال قد شجع العديد من القبائل على عدم التزامها بواجباتها إزاء الإدارة، وأمام هذا الوضع

[1] حنيفي هلايلي ، بنية الجيش الجزائر خلال العهد العثماني ، دار الهدى ، الجزائر ، ط1 ،2007 ،ص90.
[2] آيت حبوش ، المجتمع لبجزائر خلال العهد العثماني على ضوء المصادر الاجنبية (1519 -1890)، شهادة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة سيدي بلعباس، 2008،-2009 ، ص79.
[3] المرجع نفسه ،ص80.

لم يكن في وسعها إلا استعمال العنف لضمان مورد المالي والحفاظ على الأمن والاستقرار[1].

لعل أهم منطقة تمركزت فيها قبائل مخزن هي السهول الوهرانية التي كانت عرضة للتهديد من طرف الإسبان والمتعاونين معهم من بني عامر، وأيضا لوضع حد لتدخلات المغاربة وللتمردات والانتفاضات الداخلية أما باقي الأراضي فتواجدهم بها يقتصرغالبا على الأغراض الاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية حيث نجد مثلا مخزن بوحلوان عند مضيق وادي جرو مخزن أولاد الصحاري عند قنطرة الشلف غرب مليانة ومخزن عمرا وبجوار برج سباو، ومخزن أولاد خليف عند سوق اللوحة بنواحي تيارت[2]، لقد تم إقرارقبائل المخزن من زمالة و دوابر بهذه المواقع الحساسة على فترتين متعاقبتين تحكمت فيها الظروف التي عاشتها المنطقة الغربية .

الفترة الأولى: وتعود إلى الثلث الأول من القرن السادس عشر ميلادي خلالها تمكن العثمانيون من مصادرة أراضي قبيلة الامحال بالسهول الخصبة الممتدة من البحر إلى سفوح الأطلس التلي ومن وادي صالادو إلى نهر الشلف ومينا بما في ذلك مدينتي أرزيو ومستغانم، حيث لايزال برج الأمحال يحمل اسم هذه القبيلة العنيدة، فمكثت قبائل المخزن بالأراضي المصادرة ومن ثم تم التقليل من الخطر الإسباني و وضح حد نهائي لمقاومة قبائل الأمحال، وإن بقيت ذكراها عالقة بأذهان الرواة لشدتها وضرواتها وأجبرت الفلول الباقية منها إلى الانعزال في أراضي مجيرالواقعة إلى الغرب من نهر الشلف ومينا[3].

الفترة الثانية: عقب تحريروهران الأول عام 1708م تمت مصادرة أراضي قبائل بني عامر و فليتة عقابا لهم على مساعدتهم للإسبان، وبذلك استطاع الباي مصطفى بوشلاغم توظيف الزمالة والدوائر من جديد بالسهول الغربية من وهران، سعيا منه للحيلولة دون أي محاولة أخرى قد يقوم بها الإسبان أوالمغاربة.[4]

---

[1] المرجع نفسه ، ص50، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص110.

[3] سميرة طالبي معمر ، القوى المحلية في بايلك الغربالجزائر في آواخر العهد العثماني (1206 -1246 هـ ، 1792-1831م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 2009، 2010 ،ص91 ،ص92.

[4] المرجع نفسه ، ص94، ص95.

الفصل الثــاني:

آثاروإنعكاسات سياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول:

الآثاروالإنعكاسات الإقتصادية لسياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر

المبحث الثاني:

الآثاروالإنعكاسات الإجتماعية لسياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر

الفصل الثاني :

آثاروإنعكاسات سياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الاول :

الآثارو الإنعكاسات الاقتصادية لسياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر

1-**الزراعة:** وهي أهم قطاع في النشاط الاقتصادي كان من خلاله يتم تحصيل الضرائب منه، وقد كانت الخزينة الجزائرية تعاني من نقص في مواردها المالية مما دفع بالسلطة الحاكمة إلى الإعتماد على جمع الأموال والمصادرة، وبذلك إشتدت قبضة البايات في داخل البلاد بإخضاع الجماعات الفلاحية عن طريق الحملات العسكرية، ولم يؤخذ بعين الاعتبار وضعية الفلاحين ولاالظروف الطبيعية وما يهمهم هو نوعية الملكية وما عليها من متطلبات للخزينة وحاجة الموظفين مما زاد في بؤس وشفاء الفلاحين، وأصبح جمع الأموال عبارة عن مصاردة و بوتقة للكثير من المفاسد ومشاكل الزراعة والفلاحين ونهب[1] ، وقد مست هذا القطاع العديد من المظالم حالت دون تطوره بل وانصرف الفلاحون عن فلاحتهم واهتموا فقط بتربية المواشي وذلك لسهولة الفرار بها من وجوه المصادرين، حيث أن إستقرارهم وخدمتهم للأرض يعرضهم للوقوع بين أيدي الجباة والمصادرين، لهذا عمد الفلاحون والقبائل الفلاحية على ترك أراضيهم والقرارإلى الأراضي البعيدة في الصحراء والوعرة أو المدن والاعتماد على الترحال والإبتعاد عن الأماكن التي تطالها سلطة البايلك وبذلك توسعت أراضي البايلك وفي المقابل تناقصت الأراضي الزراعية[2]

وتعتمد الفلاحة على القبائل وهذه الأخيرة تنقسم حسب علاقتها مع السلطة فمنها القبائل الرعية الفلاحية وهي خاضعة للسلطة العثمانية وتخضع تحت سيطرة قبائل المخزن، أو القبائل المتعاونة معها والقريبة من مراكز الحاميات لهذا أجبرت عن دفع الأموال المفروضة عليها عنوة[3] أومصادرة ممتلكاتها، و يذكر في هذا السياق حمدان خوجة " مهنتهم كلها فلاحة ومسكنهم تحت الخيام للأهمية التي يولونها للزراعة ويدفعون طواعية الأموال لرئيس الإيالة [4]".

---

[1]سعاد عقاد ،الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519 - 1830م دار السلطان أنموذجا، رسالةالماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية 124 جامعة وهران، 2013، 2014، ص124

[2]سيمون بفايفر ،مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، ترجمة: أبو العيد دودو، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998 ص137

[3]سعاد عقاد،المرجع السابق، ص36.

[4]حمدان بن عثمان خوجة،المصدر السابق ص 64.

كما تعرضت قبائل الرعية إلى الإضطهاد والإكراه والاستغلال المستمرمن طرف رجال البايلك وفرسان المخزن، ووقعت على كاهلها العديد من الجباية والمصادرة مما أدى بها إلى بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، كما منع عنها الإتصال بالقبائل المعادية للبايلك وحضر عنها شراء البنادق و اقتناء البارود[1].

أما في بعض المناطق الفلاحية فقد ازدهرت الفلاحة وتطورت، فلولا تلك المصادرات التي نتجت عن السياسة المالية وأدت بذلك إلى تناقص مداخيل البلاد من الواردات على القطاعات الإقتصادية، حيث قامت الدولة برفع قيمةالأموال المفروضة على القطاع الفلاحي والقيام بإجراءات المصادرة لتعويض ما تعانيه من نقص في مواردها الخارجية أو الداخلية، وأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ التي يحصلون عليهامن ممارستهم للأعمال الزراعية هذا ماتركهم للتخلي عن الفلاحة والتخلي عنها واللجوء إلى الرعي وتربية المواشي، هذا الوضع أدى إلى إنتشارالفقروبورالأراضي الخصبة وبقاءها دون الإستفادة منها، بالإضافة إلى سبب لجوء الفلاحين للتنقل ليس كثرة المصادرة بل يعود إلى طبيعة هذه المهنة التي تلائم الفلاحين وبحثهم عن الكلا، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية وسنوات القحط أو وفرة الإنتاج واستقرارها للحرث والحصاد في سنوات الوفرة [2].

وكان لتأثير الثورات والإضطرابات الداخلية أثرعلى القطاع الزراعي والتعاملات بين الجنوب والشمال مما أدى إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي تراجع الحالة الاقتصادية و أرغم الفلاحين على وقف نشاطهم الفلاحي وذلك لعدم توفر الأمن في المناطق الزراعية[3]، كما أن الأموال المفروضة في بعض الأحيان لم تكن تؤثرعلى الفلاحين بل إن ما زاد في تأثيرها هم القائمين عليهاوعلى إدارتها وفساد طبائعهم، وظهورالفساد الإداري و كثرة المصادرة خاصة في أواخرالعهد العثماني في الجزائر وممارساتهم التعسفية في سنوات القحط .

ومن أجل الحفاظ على خضوع هذه القبائل للسلطة قدمت الإدارة العثمانية العديد من التسهيلات التي تسخر للأفراد والجماعات من قبائل الرعية في حرث أراضي البايلك وزراعتها وحصدها بنظام يتلائم مع طبيعة القبائل وهو نظام الخماسة أو التويزة، وقد ساعد هذا النظام في استغلال الرعية لأحواشها الخاصة والإعتناء بالقطعان من مواشي وجمال، وتزود الإدارة العثمانية الخماسين بالثيران والبذور وتأخذ في المقابل خمس الإنتاج على كل أرض، لكن الخماسين لم ينفعهم هذا في

[1]أحمد بن الهطال التلمساني، الجزائري ، المصدر السابق، ص 50.
[2]توفيق دحماني،المرجع السابق، ص388.
[3]محمد الصباح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1991، ص28.

شيء فنجدهم يعيشون مع عائلاتهم في أكواخ قرب المزارع، حيث تذكرالمصادر أن الفلاحين في سهل متيجة ليس لهم مورد غير التسبيقات التي تعطى لهم من الجزائريين مقابل الإعتناء بمزارعهم وقطعاتهم وما يبيعونه من حليب في مدينة الجزائر[1].

كما أن إجراءات المصادرة أثرت على القطاع الزراعي ومنها :

أ-**تأثير المحلة:** حيث أثرت المحلة على السكان إثناء أدائها لمهامها العسكرية أو أثناء عملية جمع الأموال المفروضة ، وهذا من خلال إستقبالها في حدود قبيلتهم وتقديم ما توجب عليهم من عشور وزكاة وغرامات أخرى، بالإضافة إلى توفير مؤونتها من ضيافة وعلف وغيرها، حيث أنه لا يخلو عبورها على أي قبيلة من تجاوزات جنودها من تسلط وتعسف في حق أملاك ومواشي ومزروعات القبيلة التي تمرعليها، وكان الباي أو خليفته يقدرون المؤن وليس من السهل تقدير وقعها على السكان في ظل غياب إحصائيات وتقديرات عدد جنود المحلة ومدة بقاءهم وما تم استلامه منهم، وقد كانت هذه المحلة تقوم بحملات عسكرية لتأديب الثوار وإرغامهم على دفع الجباية والدخول في طاعة السلطة الحاكمة، وما ينتج عنهامن تهرب السكان ومقاومة لهم كما تتسبب هذه الحملات العسكرية والتي تنطلق من مركز البابلك في إلحاق الأضراربسكان الأرياف، ويدوم مكوثها في الأرياف أكثرمن ستة أشهر وهي تتجول في الأرياف[2].

غير أننا نجد تأثيرات الحملات العسكرية على الزراعة فمثلا في بايلك الشرق نتج عن إحدى الحملات قطع وتدمير 200 نخلة[3]، كما بقيت منطقة وادي سوف تعاني من سوء الأوضاع وعدم إهتمام الحكام بها إلا عندما تحتاج قوات القبائل المخزنية الجباية، هذا مما أثرعلى مداخيل البايلك وأرهق كاهل السكان[4]، هذه التجاوزات والحملات العسكرية هي التي خلفت لدى السكان أثرا سلبيا ماديا ونفسيا.

ب-**كثرة المصادرة:** في بعض السنوات كان السكان يعانون من كثرة الأموال المفروضة وثقلها وخاصة في سنوات الجفاف حيث يعجز السكان على سد مبلغ، ويتعهد الناس بدفعها إلى شيوخ قبائلهم و إن الذي لم يدفع فإنه يسجل كدين عليه وقد يتناقص أحيانا ليتم تسديد جزء منه أو يتزايد خاصة في سنوات الجفاف، وبذلك تتراكم على مرالسنين وتثقل كاهل الفلاح وفي الأخير يصادرجزء ممتلكاته، إضافة إلى الأعباء السنوية التي تتجدد في مطلع كل سنة، وفي حالة حدوث أزمات طارئة

[1] حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ص87.
[2] حنيفي هلايلي ،بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق ،ص 91.
[3] فاطمة الزهراء سيدهم،موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر ،مجلة كان التاريخية ،ع13، سبتمبر 2011، ص 24.
[4] فلة قشاعي موساوي، المرجع السابق، ص 152

أوتموين مشروع معين أوفي حالة الحرب فإن البايات يلجؤون إلى فرض تبرعات وتسخيرات جديدة للحصول على المداخيل لتغطية نفقاتها.

2-**الصناعة:** شهد النشاط الصناعي من حرف ومصنوعات تراجع وتناقص سواء في كمية المنتوجات الصناعية أو في عدد الصناع ولعل تراجعها يعود إلى كثرة المطالب المخزنية التي تفرض على أمناء الحرف والصناع، فكل نقابة كانت ملزمة بدفع ما توجب عليها دون مراعات ظروفها ونسبة أرباحها، كما يتم تزويد البايلك بالمواد الحرفية من طرف الصناع دون مقابلا وفي حالة الرفض مصادرة كل الممتلكات، بالإضافة إلى نقص الأسواق لتسويق المنتوجات ويرجع ذلك إلى إنتشارأسلوب الترحال وتراجعت معه الحرف اليدوية، وعدم إستقرار الأسواق الخارجية بفعل الحروب مع الدول الأوربية الذي حال دون تصديرالمنتجات إلى الخارج، كما أن الحرفيين الأندلسيين لم يبق لهم في الجزائرسوى الأسواق المحلية التي أثرت عليها كثرة الجباية مما أثرعلى مستوى الصناعات الحرفية، كما أن إنعدام الأمن ونقص الأسواق الواسعة ساهم في تراجع الصناعات وانحصرت في بعض المدن دون غيرها منها مدينة تلمسان[1]، أما أسعارالمواد الحرفية فإنها شهدت ارتفاعا ذلك لأن التجاركانوا يضيفون المكوس التي تفرض على سلعهم وبضائعهم علاوة على ذلك فقد غزت الصناعات الأجنبية الأسواق المحلية.

3-**التجارة:** إن نظام الإحتكارالذي طبقه البايلك للتحكم في قطاعات الإنتاج الرئيسية ورغبتهم في الحصول على فوائد هذا القطاع، وحسب تعبير "شالر" أدى إلى خراب التجارة والقضاء على الزراعة في البلاد وتناقص معه الإنتاج، ولقد عانى التجار المحليين والأجانب من صعوبات في الاستيراد والتصدير، حيث يتم دفع الرشاوي إما نقدا أو عينا للمشرفين على أمورالتجارة حيث كان باي وهران يدفع سنويا إلى الداي مبلغ 15ألف دولار مقابل احتكاره حق تصدير المواد المصدرة، كما فرض حظرعلى تصديرالمنتوجات الفلاحية والصناعية إلى الخارج وأن البايلك أزال هذه القيود والحصل على ولاء الناس وحقق رخاء وثروة البلاد هذا على حد تعبير وليم شالر[2]، كما سيطر اليهود على المواد المصدرة والمستوردة وأرباحها كانت تذهب إلى جيوب الباي وكبارالموظفيين واليهود، ولم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدرما يهمم تكديسها، وسيطرتأسرة "بكري" و"بوشناق" على جل النشاطات التجارة الخارجية وخاصة في مينا وهران وسيطرت على تلثي التجارة الخارجية هذا بفضل إتباعهم نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض واكتسابهم

[1] توفيق دحماني،المرجع السابق، ص 394،395.

[2] وليم شالر، مذكرات وليام شاعر تعريب وتعليق إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،ص 101.

ثقة البايلك العمياء، والتي إستغلها اليهود في جني الأرباح الطائلة وتوغلوا حتى في كل جوانب الحياة في ظل تغاضي الداي والبايات عنهم، مما جعلها سببا من أسباب حدوث الثورات منها الثورة الدرقاوية و الثورة التيجانية[1].

المبحث الثاني: الآثاروالإنعكاسات الإجتماعية لمصادرة الممتلكات في الجزائر

تميز المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني بطابعه الريفي بنسبة 90% حيث ينتظمون في قبائل ويعيشون في الريف مع وجود دائم لتجمعات سكنية في المدينة[2] ، ينقسم السكان إلى عدة طبقات اجتماعية كانت فيها طبقة قبائل المخزن أبرزهذه الطبقات وتتحكم في أغلب السكان وكانت الأراضي تمنح لها من طرف البايلك لكنها لم تكن تلبي حاجياتهم، وكانوا يعتمدون على الغنائم التي يحصلون عليها في حروبهم مع القبائل الأخرى أثناء مشاركتهم في المحلات العسكرية.

كانت هذه القبائل دائما على أهبة الاستعداد لتنفيذ أوامرالبايلك فعندما يأمرالباي بمعاقبة الثائرين فإنهم كانوا يشنون الغارات المفاجئة عليهم ويحملون الرؤوس إلى مقر البايلك، إضافة إلى هذا نجد أن تأثير المصادرة كان حتى بين السكان أنفسهم وذلك في رؤية سكان المدن السكان الأرياف والعكس، وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني.

فأما نظرة سكان المدن إلى الأرياف فلتمسها في النفور والكره الذي كانوا يكنونه للحضر، بحيث لما سيطرة الاسبان على وهران فر سكانها وانتشروا في الأماكن فلقيهم أهل البادية وسدوا عليهم الطرقات و نهبوا ما عندهم من أموال وأمتعة، كما أن نظرة القبائل المخزن للسكان كانت مغايرة تماما بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ماسواها من القبائل الأخرى والتي تعتبرها في غير مستواها، وكذا النفور الذي كان متبادلا بينها وبين قبائل الرعية ولقد أدى اقتطاع المصادرة إلى ثراء بعض القبائل على بعضها الأخرى، وهذا ما شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن والأرياف، فبينما كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم العقارية إلا أموال زهيدة وكان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر.

وقد أثرت المصادرة على النمو الديموغرافي للسكان،حيث يذكر"تيديا انخفاض السكان في البلاديرجع إلى استبداد العثمانيين وتجبرهم، وحسبه أن ما كان أحد يعيش في أمان عن حياته وملكياته، من الحملات التي كانت تشن عن السكان بسبب

[1] دحماني توفيق، المرجع السابق، ص 396.

[2] عبد السلام فيلالي، "هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين الرغبتين الحضرية والريفية، مجلة التواصل العدد 24، دار النشرالجزائر، 2009، ص124.

المصادرة ويتم خلالها اختطاف الرجال والنساء والأطفال لكي يطلب فيهم فدية من أهلهم [1].

كانت كل الثورات التي تحدث في البايلك ترجع في جذورها إلى المصادرة التي كانت تنفذعلى السكان وقد خلفت هذه المصادرة العديد من الضحايا [2] في مختلف الفئات صغارأوكبار، وكانت هذه الغارات التي يشنها البايات على القبائل العاصية غارات مدمرة هذا باعتراف من البايات أنفسهم، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة التي عانى منها السكان ونتج عنها تناقص عددهم، فمثلا مدينة الجزائرلم تعرف نموا ديمغرافيا في أواخرالعهد العثماني بالجزائر ولاعمرانيا ذلك للأسباب سالفة الذكر وتوافد الأجانب على غرار القرنين الماضيين .

كماأعتبرت القيادات المرابطية والروحية طبقة ذات دور فعال ومهم واحتلت بهذا الدورمكانة مرموقة وخاصة في بايلك الغرب، أما في بايلك دارالسلطان فكان نفوذها ينحصرفي قيادة الأجواد والقيادات الدنيوية كما شكلت قوة وتكتل سهل على العثمانيين الإستقرار وذلك لإنتهاج العثمانيين الدعوة الدينية وحماية الدين ووظفوهافي الجهاد حيث وقفوا في جانبهم في طرد الإسبان والتف حولهم المرابطين[3].

بعد بروز الصوفية وظهورها للعلن وبشكل قوي في أواخرالقرن 18 و بداية القرن 19 أخذت تستميل عامة الشعب حولها وتنفرهم من الحكام وتحرض الناس ضدهم، وقد عرفت إنتشارا واسعا وتحكمت في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية، رغم وجودها من قبل تواجد العثمانيين لتبدأ مع المتصوف عبد الرحمان الثعالبي 875 هـ/1450 م وأحمد يوسف الراشدي الملياني الشاذلي إلى الأميرعبد القادرالجزائري 1300هـ/ 1883م، هذا البروز القوي لهذه الزعامات الدينية و الصوفية وبروز معها الزوايا في كل نواحي البلاد له تأثيرعلى المجتمع فأخذ أبعاده العميقة وانتظم معه الناس في سلك الطرق[4]، وتلاشت معها العصبية القبلية والحروب بين القبائل وانصهرت هذه القبائل في وحدات إجتماعية، وتعود أسباب انتشارالزوايا إلى نفوذ الأسر الدينية وظروف المنطقة وعلاقات التعاون والحماية بين السلطة الحاكمة وهذه الأسر، باعتبارهم يمثلون السكان ويؤثرون فيهم بكسب رضاهم في مراسيم التعظيم والهدايا وتقريبهم واستفادتهم من الإعفاء الجبائي وتصرفهم في موارد الأوقاف والذي أصبح قوة في يد الزوايا، مما أتاح لها فرصة في التوسع وبسط سيطرتهاعلى المجتمع، وقد كان من

[1] توفيق دحماني ،المرجع السابق، ص 396،398.
[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ،ص 159،160.
[3] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء 01 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 172
[4] عبد الرحمان الجيلالي،تاريخ الجزائر العام الجزء 03 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص 260

وراء سياسة العثمانيين هذه الحفاظ على السلم والأمن العام والتوسط بينهم وبين السكان المصلحة الطرفين.

وتوسعت مناطق نفوذ الطرق الصوفية حيث كانوا منتشرين بكثرة في أغلب المناطق والذين تحالف معهم العثمانيون قبل فتح وهران، واستعملوا نفوذهم الروحي للتحكم في السكان والتسيير النفقات، أما بعد تحريروهران 1792م فإن من الأخطاء السياسية التي مارسها البايلك سياسته الدينية والمتمثلة في محاولة الحد من نفوذ رجال الطرق والزوايا بل ومعاداتهم ومحاولة إخضاعهم لنفوذه مما أدى إلى تقاطع مصالح الطرفين[1].

ولقد تمثلت العلاقة بين الزعامات المحلية والبايلك أساسا في جمع الأموال، حيث كان شيوخ الزوايا والمرابطين القوة الوحيدة التي تلجأ السلطة إليها لكسب طاعة الرعية وخاصة عند استخلاص الأموال من السكان، كما حظيت الأسرالمرابطة بهذه الامتيازات نظرالتأثيرها الكبيرعلى المناطق وسيطرتها على القبائل[2]، لذالك تمكنوا من اكتساب مكانة مهمة بسبب الأعمال التي كانوا يؤدونها و الثروات التي كانوا يمتلكونه ولعل ما ساعدهم على ذلك سياسة البايلك المشجعة لهم في امتلاك الأراضي الخاصة أو كرائهالهم، وهذا ما سمح بظهورعلاقات متينة وروابط وثيقة بين البايلك وهذه الزعامات فأدى إلى تركيزقسم من ثروات السكان في أيدي هؤلاء وساعد على من نفوذ البايلك في أغلب مناطق الإقليم، كما عملوا ولو نسبيا على إخماد الثورات والتمردات والقضاء على الأعمال المناهضة للبايلك من قبل السكان مما ساهم في ربط السكان بجهاز البايلك الإداري.

ولكن العلاقة بين الأطراف المذكورة[3] عرفت بعد فتح وهران 1792م ولاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني تطورت أخرى من توتر وقطيعة واقتتال بين السلطة وشيوخ القبائل والطرق الصوفية الذين مالوا إلى التمرد عليها، ذلك أن الأموال المفروضة عليهم أصبحت في نظرهم ثقيلة جداً ولم يعد بمقدورهم دفعها لعدة أسباب منها توالي سنوات القحط والجفاف إضافة إلى الأوبئة التي كانت تحل من حين لآخر، وفي المقابل لم يكن أمام البايلك من بد يضمن بها الحصول على الأموال بعد أن نقصت عائدات البحرية سوى مضاعفةجمع الأموال.

ولما تشددت السلطة الحاكمة في جمع الأموال المفروضة على الأهالي واجهتها ثورات تزعمها قادة القوى الدينية وفي مقدمتهم محمد الشريف الدرقاوي في الغرب

---

[1] توفيق دحماني،المرجع السابق، من 401

[2] رشيدة شدري معمر ، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات 1830-1671م، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 111،117.

[3] توفيق دحماني،المرجع السابق، ص 402 .

الجزائري، حيث ما كانت ثورته تخمد حتى تزعم كل من ابن الأحرش[1] في الشرق الجزائري، ومحمد الكبير التيجاني[2] من جهته أعلن الثورة عليها انطلاقا من عين ماضي بالجنوب الجزائري، وقد أنهكت تلك الثورات قوى البايلك والحكم العثماني في الجزائر، ومن جهة أخرى كان البايات ينتقمون من القبائل الموالية للثائرين عليهم بشدة بالغرامات والتجريد من أراضيها والقتل والسجن والتمثيل بل حتى المرابطين أنفسهم فإذا أخطئوا أو أساؤوا المعاملة وغيرها كانوا يعاقبون.

وخلف جمع الأموال أثارفي أوساط القوى والفعاليات المحلية والذي ارتبط بالقبائل المخزنية والموظفين في جهاز البايلك الذين كانوا يملكون ثروات مهمة يرجع معظمها إلى الأموال التي يجبونها من السكان، وهذا ما يدل على أن جمع الأموال لم يكن محكم الرقابة حيث كانت أموال مهمة تذهب إلى جيوب الجباة، فعلى سبيل المثال قام حسن باي أثناء حكمه ونظراً لضعف الرعية و ظهورغنى القياد والأغاوات والعمال استعمل الحيلة ليأخذ بها منهم ما شاء من الأموال فقال لهم بمجلسه[3] "حجيتكم أيها السادات الكرام إني هزلت من اليدين والرجلين وسمنت من الأذنين والعينين" فتحيرعماله في فهم حجايته، فقال لهم الآغا الحاج محمد المزاري: "أيها الأعيان باينا يريد بيديه الرعية لما رأى ضعفهم ببصره، ويريد بأذنيه وعينيه أغواته وقياده لما كثر مالهم في نظره فعليهم بإعطائه الأموال لئلا يصير كل واحد منكم في أرذل الأحوال " وبادرلذلك فأعطاه من المال ما أرضاه، وقال له: هذا الجواب حاجابتك فإني واحد من أذنيك وعينيك، فقال له: إنك الخبير بالفك ثم شرع كل واحد من الأعيان في دفع ما قدر عليه حتى يرضي الباي ويتجنب غضبه.

كما كانت للعوامل الاقتصادية دوراً في إندلاع الإنتفاضات الشعبية، حيث فقدت السلطة التركية مصادرتمويلها الخارجية مما جعلها ترتبط أكثر بالأراضي في داخل الايالة، مما أثرسلباعلى الفلاحين الذين يمثلون أغلبية المجتمع الجزائري والذين عانوا من كثرة الأموال المفروضة عليهم، ومما زاد في تأزم الوضع هو إنتشار الأمراض والكوارث الطبيعية والمجاعات حتى عجز الناس عن دفع مستحقات

[1] إبن الأحرش: وهو محمد بن الأحرش الجزائري الحسني الخلوتي أبو القاسم التوفي 1281هـ / 1824م)، صوفي نشأ في المعلبة بالقرب من مدينة الجلفة، ومن أهم أثاره الفيض الرحماني في قول بعض الأولياء من رأني ومن رأى من رأني انظر: عادل توبهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة توبهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص 14.

[2] التيجاني وهو أحمد بن محمد بن المختار بن الشريف التيجاني أبو العباس (1150-1230هـ / 1747-1815م) شيخ الطريقة التيجانية بالمغرب وعالم بالأصول والفروع ومسلم بالأدب من فقهاء المالكية ولد في عين ماضي ودخل فاس سنة 1171هـ وسمع بها شيئا من الحديث ثم دخل تلمسان ودرس بها ومر بتونس وأقام بها وعاد إلى فاس ثم رحل إلى توات. انظر : (عادل نويهض: المرجع السابق من ص62.

[3] توفيق دحماني،المرجع السابق، ص 405.

الجباية، وفي ظل هذه الظروف لم تسعى السلطة العثمانية في الجزائرإلى تنمية الاقتصاد بالأموال المصادرة بل كانت تدفع كمرتبات للجيش. [1]

يتجسد موقف الزوايا والطرق الصوفية من النظام الضريبي من خلال موقفها من النظام الحاكم، حيث إختلفت هذه المواقف فتجدها في بعض الأحيان كانت موالية للسلطة وفي بعض الأحيان ذات موقف معتدل وفي البعض الآخر كان موقفها مناهض ومعارض تماما لسلطة البايلك، وأهم هذه الطرق هي:

1-**الطريقة الشاذلية والقادرية** : وتتواجد في عاصمة بايلك الغرب تسهرعليها عائلة ابن مرزوق وتلاميذها، وكان الشيخ أحمد بن يوسف الراشدي يروج للطريقة الشاذلية [2] وانتشرت في كامل ربوع الوطن وخاصة بايلك الغرب منه وبسبب هذا الإنتشار، عمدت السلطة العثمانية على استمالتها وقوبل هذا بالمباركة من الطريقة[3] وعملا على التحالف ومحاربة الأعداء في الداخل و في الخارج .

وترجع أغلب المصادرعلى أن أغلب الطرق الصوفية في الجزائرترجع في أصلها إلى الطريقة القادرية رغم أنها تسمى باليوسفية أوالشاذلية وغيرها من الأسماء، وقد تحالف أحمد بن يوسف مع السلطة العثمانية ضد التواجد الأسباني والأخطار الأخرى وأعتبرالقادريون الجهاد وسيلة لتوجيه الأحداث، لصالحهم منذ تحرير وهران.

وقد بدأ أغلب شيوخها يعارضون البايات ويوسعون نشاطهم وأعلنوا عن عدائهم للعثمانيين.، حيث قاموا بتشجيع شيخ التيجانية بالقدوم إلى غريس والوقوف إلى جانبه في مهاجمة معسكر، لكن الباي تمكن من الانتصارعلى التيجانيين سنة1235هـ / 1820م، وهذا ما أدى إلى تعرض أتباع القادرية إلى غضب الباي الذي قام بإلقاء القبض عن الحاج محي الدين وابنه عبد القادر وهما في طريقهما إلى الحج ونقلهما إلى وهران ليوضعا تحت الرقابة سنة1236 هـ / 1821 م وبقيا هناك حتى عام 1246هـ 1825م فكان بذلك عداء القادرية يزداد حتى أنها رفضت عرض الباي حسين سنة 1246هـ/1830 م، عندما طلب حمايته وامتنعت عنه باختيارها التعاون مع سلطان فاس، وقد انتشرت القادرية بكثافة في بايلك الغرب حيث تقيم القبائل المشهورة بانتمائها العربي في سهول وهران كانت ذات أساس أرستقراطي، وكان أتباعها قلة رغم مواردها المهمة وأملاكها في مختلف الجهات، كما أنه وبعد

[1] عقاد سعادة، المرجع السابق، ص 126.
[2] محمد بن محمد بن أحمد ،البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق: محمد بن أبي شعب ،الجزائر ،1908
[3] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 470.

الإحتلال الفرنسي للجزائرعقد المرابطون مشاورات فيما بينهم ثم لجؤوا إلى محي الدين أب الأميرعبد القادر، فرد عليهم إن طغيان الأتراك قد كبح وأضعف طاقاتنا[1].

2-**الطريقة الدرقاوية** : قادت هذه الطريقة أكبرثورة في الجزائر في مطلع القرن التاسع عشرضد الحكم العثماني[2]، وتنتسب هذه الطريقة إلى مؤسسها أبي حامد العربي بن أحمد الدرقاوي ولد سنة 1159هـ / 1747م بيني زروال شمال مدينة فاس توفي في 22صفر1239هـ ، وتفرع عنها 20 فرقة كالبدوية والكتانية والمدنية، وكما أن هذه الطريقة هي تفرع للطريقة الشاذلية ومولاي العربي مجددا لها.

وقد كان نشاطها في إقليم تلمسان وقام محمد الكبير بالقضاء عليها حينما كان قائدا على فليتة، وتراجعت قليلا ثم عادت بعدها بأكثر قوة وانتشارحيث عرفت شعبية واسعة خاصة في صفوف قبائل الرعية واستطاعت بذلك نشر دعوتها من خلال رفضها للمصادرة و للواقع الاجتماعي المعاش وتصدت للعثمانيين وتمردت عليهم ، وتعتبرالثورة الدرقاوية من أخطرالثورات والتي كادت أن تهدم أركان الدولة العثمانية وقادها ابن الشريف الدرقاوي[3] من سنة 1803 إلى سنة1812م، و واجهه الباي مصطفى في فرطاسة بين سنتي 1803- 1804م و هزمه في هذه المواجهة واستطاع اللجوء إلى وهران واستولى الباي على مخلفاته وحاصره في وهران وشارك في هذا الحصار شيخ الدرقاوية مولاي العربي.

وقد بقيت محلة الباي في يد الدرقاوي فأمسى الباي في حزن و في نكد، وأصبح الدرقاوي وأتباعه في رغد [4] وعلى إثرها تم عزل الباي مصطفى وتعيين محمد المقلش بايا، حيث قام بمحاربة الدرقاويين ومحاولة إجتثاثهم وقد حقق العديد من الإنتصارات على الدرقاويين، كما تحالف مع الثائر بوترفاس ولم ينجح هذا التحالف فلجؤوا إلى مرتفعات الونشريس والطرارة واستقروا عند قبيلتي أولاد براهيم، وحزج من بني عامر وفي سهل مقرة جنوب تسالة وكذلك عند أولاد سليمان في جنوب التيطري، وقد استطاعت هذه الثورة كسب تأييدا لعديد من القبائل حتى المخزنية منها الغرابة والحشم والزمالة والدوابر ويعود سبب مساندتها لها وهو

---

[1] شارل هنري تشريل ،حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتحقيق وتعليق ،أبو قاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1982، ص 53.

[2] سعاد عقاد ،المرجع السابق، ص 127

[3] ابن الشريف الدرقاوي: وهو عبد القادر عين الشريف الدرقاوي الفليسي، من بطن أبي الليل والتي تتفرع عن قبيلة كناسة درس إبن الشريف بمسقط رأسه، ثم التحق بزاوية القيطنة وأخذ قسطا من علومها على يد شيوخها وعلمائها كالشيخ محي الدين، لينتقل بعدها إلى المغرب الأقصى وأخذ عن علماء فاس ومشايخها ليتقي مع الشيخ مولاي العربي الدرقاوي بزاوية توبريح واتبع طريقته وعينه مقدما للطريقة الدرقاوية، وبعد رجوعه ليس معهدا في أولاد بني بليل الاستقبال الأتباع وتعليم مبادئ الدرقاوية، وكثر أتباعه خاصة من القبائل الصحراوية، أنظر : عقاد سعادة المرجع السابق، ص 132.

[4] أغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا، تحقيق: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 302.

محاولة التخلص من المصادرات التي فرضت عليهم من قبل السلطة الحاكمة، إضافة إلى تأكدها من ضعف السلطة الحاكمة وإنكسارشوكتها أمام الدرقاويين في معركة فرطاسة[1].

كماظهرت ثورة موازية لها قادها محمد بن عبد الله الأحرش في بايلك الشرق في سنة 1804م، بعد عودته من الحملة ضد الفرنسيين على مصر وبتحريض من حمودة باشا والإنجليزضد الداي مصطفى باشا، حيث توجه ابن الأخرش إلى جيجل واستقر في مسجد سيدي الزيتوني وبدأ يدعوا لنسبه الشريف وبها بدأ الناس يلتفون حوله.

وقد تمت له البيعة ومن القبائل التي كانت تناصره قبائل مسلم وأولاد عيدون وبني خطاب والزبوشي أحد المرابطين الذي كان يحرض الرعية على الوجود العثماني، وقد نتج عن هذه الثورة خسائر كبيرة على البايلك مادية وعسكرية في المدن والأرياف وتلف المحاصيل الزراعية وضحايا بشرية، وقتل الباي عثمان في وادي الزهورن، وعند إنتصاره كان ينادي بين الأهالي ويقول: " إننا نزعناعنكم ما كنتم فيه من الذل والمسكنة وأداء المغارم الثقيلة والمؤن الجليلة ذلك الجمع حرام مخالفا لشريعة الإسلام، وقد قطعنا دابرالترك الظلام وأتباعهم اللئام فالواجب عليكم مبايعتنا والهجرة معنا [2]"، ولكن تم القضاء عليها بصعوبة كبيرة، كما يذكرالشريف بوزيان المعسكري في كتابه كنزالأسرارفي مناقب العربي الدرقاوي وأصحابه الأخيارأن سبب العداء بين الدرقاويين والعثمانيين هو أن الترك هم من ظلموا أنفسهم وذلك لخروجهم عن الدين واستباحة دماء وأموال وأعراض المسلمين بغيرحق.

3- **الطريقة التيجانية:** وتنسب إلى مؤسسها أحمد التيجاني وقد ذاع صيتها ومريديها حتى وصل إلى السنغال، ودول أخرى من إفريقيا وكان لها فروع في المغرب الأقصى، وانتشرت هذه الطريقة عن طريق التجارة الصحراوية بداية من سنة1783، حيث كان احمد التيجاني يوزع الهداياعلى مريديه وأتباعه وبدأت تتوسع أكثرفأكثر وتعاضم معها قوتها ونفوذها هذا ما جعل الدولة العثمانية تتخوف منها، فقامت بالعديد من الحملات ضدها منها حملة الباي محمد الكبيرعليها في عين ماضي سنة 1785، وحملة الباي حسن ورغم هذه الحملات لكنها لم تستطع القضاء عليها وذلك لمحاذاتها لتخوم الصحراء الممتنعة عن نفوذ البايلك[3].

وقد غادرأحمد التيجاني الجزائرسنة 1798 تاركا خليفته في زاوية واد ريغ الحاج علي بن عيسى الذي رحل إلى مكان تأسيس الزاوية، وليبقى مع ابني الشيخ محمد الكبير

[1] عقاد سعادة ،المرجع السابق، ص 133.
[2] ابن عودة المزاري،المرجع السابق ،ص360.
[3] توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص415.

ومحمد الصغير ليستقرأحمد التيجاني بفاس ويؤسس زاويته من جديد ويتولى رسالة نشرالإسلام .

وقد كان موقف التيجانية من المصادرة العثمانية للممتلكات والسلطة الحاكمة يتجسد في أراء وأقوال شيخ التيجانية حيث كان يقول: "إن الترك الذين بالجزائر كانو يقدمون قوانينهم على قانون الشرع ويحكمون بغيرما أنزل الله ... وكانوا قوة في الإستبداد، وكان حكمهم كله طغيان ونظرة واحدة تلقى على تاريخهم تفصح عما كانوا يرتكبون من سفك الدماء ونهب الأموال واغتيال بعضهم بعضا، وكانت حكوماتهم المتعددة تحكم بفوضى كما كان المماليك في مصرسواء بسواء "وقد كان الشيخ أحمد التيجاني لا يبالي في إعلان ضلالتهم وظلمهم وطغيانهم، فعادوه وآذوه وأصحابه وهددوهم بشن الغارات، لهذا رأى الشيخ أن يحقن الدماء ويسافر إلى المغرب الأقصى وهذا حسب الشيخ محمد الحافظ التيجاني.

كما حدثت مواجهات بين التيجانيين والباي محمد الكبيرفي ناحية معسكر وتقابل التيجانيون بجيوش الباي وهران فتشتت جمع التيجاني وفرعنه أصحابه وأتباعه، و يذكرشريف الزهار"... ثبت هو وثبت من معه من المحاربين ... فقطعوا رؤوسهم وفرقوها عن المدن لكي يعتبرالناس وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التيجاني ومن معه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر فجعل رأس ولد التيجاني في عمود وصلبوه وعلقوا الرؤوس الأخرى حوله فيعلموا للسلطان محمود و يبشرونه بقتله[1] ".

4-**الطريقة الرحمانية**: أسسها عبد الرحمن الأزهري حوالي سنة1715م بقرية آيت إسماعيل ببلاد القبائل وانتشرت في الشرق والوسط الجزائري وامتدت في كل من مدينة الجزائر وبسكرة وقسنطينة، كما إمتدت إلى تونس وطرابلس عن طريق أبناء بن عزوز البرجي، وقد لقيت هذه الطريقة إنتشارا واسعا مما جعل السلطات العثمانية تعمل على استمالتها وذلك بدعوة شيخ الطريقة للإقامة في مدينة الجزائر .

5-زاوية سيدي الشيخ: هي مجموعة من القبائل مترابطة فيما بينها في طريقة صوفية واحدة كان شيخها سيدي بوبكرولد سيدي الشيخ الأبيض بداية من القرن 19م وامتد نفوذه إلى كل الهضاب العلياء، وتميزبكسب احترام السكان والبايات والأغاوات له، وكان الأغاوات عند جبايتهم لا يجدون أية صعوبة نظرا لأن شيوخ هذه الزاوية هم من يتولى جمع الأموال والهدايا من السكان، كما تميزت هذه الطريقة بشبه استقلال وتتمتع بنفوذ واسع على غراراباقي الطرق والزوايا وهذا بسبب تحالفهم مع السلطة وعلاقاتهم الودية [2].

[1]أحمد الشريف الزهار ،المصدر السابق، ص 160.
[2]توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 420.

قد اتفقت جل الطرق والزوايا والزعامات الدينية التي عاصرت أواخر الوجود العثماني في الجزائرفي أقوالها وحكمها على أن العثمانيين وقوانينهم كانت ظالمة وجائزة حسبهم، وهذا ما صرح به أهل تلمسان عندما بعثوا بيعتهم بعد إحتلال الجزائر إلى السلطان عبد الرحمان، كما إستغل الطرقيون وبعض الزعامات حالة النفورمن السلطة العثمانية خاصة في الأرياف نتيجة جمع الأموال المفروضة التي اثقلت كاهل السكان، لنشر دعوتهم وإحداث شرخ بين السلطة والرعية وإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية ، وكانت أخطر وأبرز هذه الطرق الطريقة الدرقاوية، وثورتهم على السلطة العثمانية التي قادها ابن الأحرش وابن الشريف، والطريقة التيجانية وثورتها التي قادها محمد التيجاني، وقد كان محرك هذه الثورات هي السياسة المصادرة والحملات المتكررة على الأهالي الإرغامهم على دفع الأموال ومصادرة ممتلكات الممتنعين عن دفعها .

و من الملاحظ أن المصادرة تركت أثرا فعالاً في الحياة الإجتماعية وكان وراء كل الثورات والتمردات أسباب ترجع إلى التشدد في جمع الأموال وماخلفه من تذمر السكان لمصادرات الفادحة وجورالحكام وأكسبهم هذا وعيا بظلم العثمانيين مما دعاهم إلى القول بأن نذهب عند النصارى ولا نجاورالترك فيتجمع علينا الجوع والقتل، هذه الثورات والتي كانت أغلبها ضد الحكم العثماني وضد سياسته المنتهجة وقد استطاعت الدولة العثمانية القضاء عليها وعزل الثوار إما بترهيبهم أو ترغيبهم أو باستخدام قبائل المخزن مثل ما فعلت مع محمد بن الفقون والذي قاد ثورة بن الأحرش بمنحه بعض الامتيازات، وكل هذه الثورات أدت إلى إضعاف القدرة الدفاعية للجزائر وتدهور الأوضاع الاجتماعية وهجرة الكثير من أبناء الجزائر سواء خارج البلاد أو ترك اراضيهم واللجوء داخل مناطق حصينة أو في الحدود وتكون بعيدة عن نفوذ البايلك وذلك للتهرب من دفع الأموال المفروضة عليهم[1].

[1]توفيق دحماني، المرجع السابق، ص438 ،440

الخاتمة

إن سياسة المصادرة التي مارسها العثمانيين في الجزائرلم تكن عشوائية في البداية بل كانت تخضع لمعاييرموضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من طرف للآخر ومن منطقة لأخرى، وكانت الإدارة تراعي في بعض الأحيان وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي و تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد، وكانت المصادرة تفرض للضرورة القصوى والهدف منها إخضاع السكان لأوامر السلطة أي المصادرة كانت وسيلة وليس غاية في حد ذاتها.

إن طبيعة العلاقة بين الإدارة والرعية كانت تحددها قضية جمع الأموال، فكلما كان الالتزام بدفع المال عرفت البلاد استقراروقوة وازدهار، كلما تخلت الرعية عن دفع المال تعرضت البلاد للفوضى بسبب العقاب والمصادرة ومما يؤدي إلى الركود والضعف، وإن تجاوزات بعض الموظفين الساهرين على جمع الأموال وتطبيقهم المصادرة بدون وجه حق انعكس سلبا على أساليب التسيير وتعريض حياة وممتلكات السكان للخطر وبين جشعهم وحبهم لجمع المال بأي وسيلة كانت .

تدهورالنظام الاقتصادي في أواخرالعهد العثماني أدى إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية، فأصبحت خزينة البلاد تعاني عجزا ماليا، فرأى الحكام أن الحل الوحيد هوجمع المال من الأهالي بمختلف الطرق ومصادرة ممتلكات كل ما ممتنع لتدارك هذا العجزالمالي ، وإن الأموال المستخلصة لا تذهب معظمها لخزينة الدولة وإنما ينهبها عمال وقادتهم مثل (قبائل المخزن) وبالتالي لا تستثمرها السلطة في تطور الاقتصاد وتعزيز القوة الدفاعية، وإنما احتفظت السلطة بنظامها التقليدي ولم تحاول مسايرة الركب الأوروبي الحضاري .

إن سياسة المصادرة لم تشمل فئة معينة بل شملت كل فئات المجتمع وحتى الشريحة الحاكمة مثل البيت المالجي والبايات والدايات وقياد وشيوخ الطرق الصوفية ورجال الدين وقضاة، وتعددت أسبابها وأساليبها منها ما هو قانوني ومنها ما هو ظلما وتعسفًا وحبا في جمع المال فقط ، و استعمال العنف في جمع الأموال ، حيث تترك المحلات في بعض الأحيان وراءها الخراب والدمار مما أدى إلى انهيار النظام الاجتماعي لبعض القبائل نتيجة فقدانها لثرواتها .

إن المصادرات والمظالم التي ارتكبت ضد الأهالي هي التي أدت إلى نشوب عدة انتفاضات وثورات في عدة جهات من البلاد، كما تطرقنا إليها في متن الموضوع، هذه التمردات عجلت بإنهيارالحكم العثماني في الجزائر واستنفرت جزء كبيرمن إمكانيات البلاد المادية والبشرية ولا شك أن النفقات التي أنفقتها الإيالة من أجل إخمادها كانت أكثر من تلك التي تجمعها وهذا ما أدى إلى تدهور أوضاع البلاد .

قائمـــة المصادر والمراجع

أولا: معاجم

- عادل تويهض،معجم أعلام الجزائرمن صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، مؤسسة تويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان،1980.

ثانيا : المصادر المخطوطة

- خوجة حسان، تاريخ بايات وهران مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1634

ثالثا :المصادر

1- الراشدي أحمد بن سحنون ،الثغر الجماني في ابتسامة الثغر الوهراني ،تحقيق، المهدي البوعبدلي ،دار البعث ،قسنطينة ،1994 م.
2- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980
3- الورتلاني محمد الحسن ،الرحلة الورتلانية أو نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ،محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ،1974م.
4- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة ،تح ،رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر، 1974.

5- ابن المزاري بن عودة ،طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحيى بو عزيز، ج 1، عالم المعرفة الجزائر، 2009
6- ابن عبد القادر المسلم، أنيس الغريب والمسافر تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر الجزائر، 1974.
7- بن هطال أحمد تلمساني ،رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري ،تحقيق وتقديم ،محمد بن عبد الكريم الجزائري ،عالم الكتب ،القاهرة ،2014 م.
8- خوجة حمدان بن عثمان ، المراة، تح محمد العربي الزبيري،ط2، دار الحكمة ، الجزائر، 2014
9- سيمون بفايفر ،مذكرات جزائرية عشية الإحتلال ،ترجمة أبو العيد دودو، دارهومه للنشر والتوزيع ،الجزائر،1998.
10- شالر ويليام ،مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 م ،مقر إسماعيل العربي ،الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982 .
11- محمد بن محمد بن أحمد ،البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ،تحقيق ،محمد بن أبي شعب ،الجزائر ،1908.

رابعا : المراجع

1. الزبيري محمد العربي ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1972 و 1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
2. إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، دار المدارس الاسلامية ، بيروت.
3. المنور مروش، دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني (العملة -الأسعار – المداخيل)، ج1 ،دار القصبة للنشر،الجزائر،2009.
4. بوعزيز يحيى ،الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة،ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009.
5. بوعزيز يحيى، مدينة وهران عبر التاريخ ، دار البصائر، الجزائر ،2009.
6. دلندة الارقش و اخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، ميديا كوم، تونس، 2003م .
7. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962) ،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
8. هلايلي حنيفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط 1، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر، 2008.
9. هنرني تشرشل شارل ،حياة الأمير عبد القادر،تروتح وتع،أبوالقاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.
10. سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
11. سعد الله أبو القاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830،ط1،ج1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1998.
12. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010.
13. سعيدوني ناصر الدين ،تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط1، دار البصائر، الجزائر 2013.
14. سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ –العهد العثماني،ج4،منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.
15. سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2013.
16. سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بباليك قسنطينة أثناء العهد العثماني،ط2 ، دار البصائر، الجزائر، 2013.
17. سعيدوني ناصر الدين، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013.

18. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائرأواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، دار البصائر، 2012.
19. سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر ، الجزائر ،2013.
20. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2012.
21. عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ،الجزء03،ديوان المطبوعات ،جامعة الجزائر ،1982.
22. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 ،ج 1 ،دار المعرفة الجزائر 2009.
23. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط 1، الريحانة، الجزائر، 2002
24. عميراوي حميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسرة خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أ نموذجا) ، دار الهدى ، الجزائر، 2003.
25. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962) ،دار العلوم، الجزائر، 2002
26. فايست أوجان،تاريخ قسنطينة خلال الفترة1517-1837م،تر،أحمدسيساوي،دار كنوزيوغرطا،قسنطينة، الجزائر،ط2019،1م.
27. شقير محمد، تطور الدولة في المغرب اشكالية التكون و التمركز و الهيمنة من القرن 03 ق.م إلى القرن 20 م ، ط2 ، مطابع إفريقيا الشرق، المغرب، 2006م.
28. شويتام أرزقي ،نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005.
29. شويتام أرزقي،المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005.
30. غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007.
31. غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط2 ،وزارة المجاهدين ،2007.
32. .
33.

خامسا: الرسائل الجامعية

1. آيت حبوش، المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني على ضوء المصادر الأجنبية(1519-1830) ،شهادة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة سيدي بلعباس ،2008-2009م.
2. بالبروات بن عتو، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779-1797م ،
3. بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بيلك الغرب أواخر العهد العثماني،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران،2013-2014 م.
4. دحماني توفيق ،الضرائب في الجزائر(1206-1282ه/1792-1865م) ،اطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة بن خدة، الجزائر، 2007-2008 م
5. دحماني توفيق، النظام الضريبي ببيلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني
6. (1193ه-1779م/1246ه-1830 م)، مذكرة ماجستير، في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م
7. رسالة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران
8. ، 2001-2002 م.
9. رشيدة معمرشريدي ، العلماء والسلطة في الجزائر في فترة الدايات 1671-1830،رسالة ماجستير ،تخصص تاريخ حديث ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر،2005 -2006
10. سعاد عقاد ، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1519-1830م) ،دار السلطان أ نموذج، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف دادة محمد، قسم التاريخ ،جامعة وهران، 2013-2014
11. سميرة طالبي معمر، القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني 1206-1246 /1792-1831 م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009-2010م
12. شريدي سعيد، دور القياد في تفعيل السلطة العثمانية في الجزائر (1519-1837م) ،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر 2017-2018
13. غطاس عائشة ،الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر 1700-1830 م ،اطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف مولاي بالخميس، جامعة الجزائر، 2000-2001م .
14. معاشي جميلة، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني ،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر ،2007-2008 م.

15. موساوي فلة القشاعي المولودة ،النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، 1771- 1837م، رسالة ماجستير ،تخصص تاريخ الحديث،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ،الجزائر،1989-1990م.

سادسا : المجلات و الموسوعات

1. المشهداني مؤيد محمود وآخرون، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع16، جامعة تكرت 2013
2. تيتة ليلى، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17 ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014.
3. سيدهم فاطمة الزهراء ،موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر،دورية كان التاريخية ،العدد13،دار الناشري ، الكويت ،2011.
4. عبد السلام فيلالي ، هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين الرغبتين الحضرية والريفية ،مجلة التواصل ، العدد24 ، دار النشر، الجزائر ،2009.
5. يوسف أمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830) ، مجلة قضايا تاريخية، ع1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل 2016

سابعا :المقالات

1. الباهي مبروك، القبيلة والدولة في إيالة تونس، نهاية التنافس السياسي في الذاكرة والهوية ،أعمال مهدات إلى عبد المجيد القدوري، تنسيق محمد جادور وآخرون، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية ،صفاقص ، تونس.
2. رافق عبد الكريم، سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، مثال من دمشق 1791-1795 م ،منشور في بحوث ودراسات في التاريخ العربي، تحرير ناظم كلاس، دار شمال للطباعة ونشر، دمشق، 1992.

فهرس الموضوعات

الموضوعات **الصفحة**

ـمقدمة :..... أ- ج
ـالمدخل:
الإطار العام لمصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني
..... 04
مفهوم مصادرة الممتلكات خلال العهد العثماني.....05
الأوضاع السياسية خلال العهد العثماني.....06
الأوضاع الإقتصادية خلال العهد العثماني.....08
الأوضاع الإجتماعية خلال العهد العثماني.....10
ـ الفصل الأول:
خلفيات وأسباب مصادرة الممتلكات في**الجزائر خلال العهد العثماني**
ـ المبحث الأول:الخلفيات والأسباب العسكرية 14
ـ المبحث الثاني:الخلفيات والأسباب السياسية.....21
ـ الفصل الثاني :
آثاروإنعكاسات سياسة مصادرة الممتلكات في الجزائر خلال العهد العثماني
ـالمبحث الأول: الآثاروالإنعكاسات الإقتصادية..... 27
ـالمبحث الثاني :الآثارالإنعكاسات الإجتماعية..... 31
ـ الخاتمة 41
ـ المصادروالمراجع 43
ـ فهرس الموضوعات 49

ملخص

في العهد العثماني خضعت الجزائر لحكم الخلافة العثمانية ثلاث قرون بداية القرن 16م، و أصبح حكم الجزائر في عهد الدايات مستقل عنها ويتبع لها إسميا فقط، وإن مصادرة الممتلكات الجزائريين خلال العهد العثماني لم تكن ظاهرة ممنهجة أو شاملة، لكنها وجدت في بعض الحالات ضمن سياقات معينة منها: مصادرة ممتلكات كبار الموظفين،المصادرة لأسباب جبائية ، مصادرة قادة الجيش لممتلكات خصومهم داخل فرق الجيش ،مصادرة ممتلكات المتمردين ، وإنعكس ذلك في تدهور الثقة بين السكان والسلطة وضعف النشاط الفلاحي وتنامي الصراعات المحلية وظهور حالات التمرد والثورات ضد السلطة العثمانية

الكلمات المفتاحية : المصادرة، الجباية، الصراعات، التمرد، الثورات

Summary:

In the Ottoman era, Algeria was subject to the rule of the Ottoman Caliphate for three centuries at the beginning of the 16th century AD, and the rule of Algeria during the era of the midwives became independent of it and subordinate to it nominally only, and the confiscation of Algerian property during the Ottoman era was not a systematic or comprehensive phenomenon, but it was found in some cases within certain contexts, including: Confiscation of the property of senior officials, confiscation for tax reasons, confiscation of army commanders of the property of their opponents within the army divisions, confiscation of rebel property, and this was reflected in the deterioration of trust among the population And power and the weakness of agricultural activity and the growth of local conflicts and the emergence of rebellions and revolutions against the Ottoman authority

Keywords: confiscation, collection, conflits, rebellion, revolutions